

١٩٨/٤٥ - إدراج ناميبيا في قائمة أقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة ،

إذ تحيط علماً بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، المعقود في باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، والذي أوصى فيه المؤتمر بإيلاء عناية خاصة لناميبيا دعماً لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، ودعا الجمعية العامة إلى النظر ، وفقاً للإجراءات المرعية ، في مسألة إدراج ناميبيا في قائمة أقل البلدان نمواً<sup>(٤٠)</sup> ،

وإذ تحيط علماً بإعلان رؤساء دول وحكومات أقل البلدان نمواً الصادر في نهاية اجتماعهم في نيويورك يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠<sup>(٤١)</sup> ، والذي اشتمل على أمور من بينها دعوة الجمعية العامة إلى النظر في المسألة ،

١ - تطلب إلى لجنة التخطيط الإنمائي النظر أثناء دورتها السابعة والعشرين في مسألة إدراج ناميبيا في قائمة أقل البلدان نمواً ، وأن تقدم تقريراً عن النتائج التي تخلص إليها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيها في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ ، وأن تقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ؛

٢ - تقرر أن تولى ناميبيا عناية خاصة دعماً لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وفقاً للقرار المتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية إلى ناميبيا ومنحها مركز البلد الأقل نمواً ، الذي اتخذ في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ؛

٣ - تشجع جميع أعضاء المجتمع الدولي وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تقديم كل دعم ممكن للهياكل الاقتصادية والاجتماعية البازغة لدولة ناميبيا الجديدة ولتطلعاتها الإنمائية .

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٩/٤٥ - الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

إن الجمعية العامة

١ - تعلن عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛

٢ - تعتمد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، كما هي واردة في مرفق هذا القرار .

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

وإذ تلاحظ مع التقدير أيضاً المساهمة التي قدمها لتقرير الأمين العام طواعية بعض أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ،

وإذ تلاحظ أن بعض أعضاء المجتمع الدولي شرعوا في بذل جهود تعاونية للحصول على بيانات سليمة إحصائياً بشأن أثر صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة ،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء التقارير المتعلقة بمحاولات توسيع نطاق صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في أعالي البحار بالمحيط الأطلسي التي يبذلها كيان واحد يقوم بصيد السمك ، في تجاهل للفقرة الفرعية ٤ (ج) من القرار ٢٢٥/٤٤ ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء التقارير عن قيام بعض مصالحي صيد السمك الخاصة بتغيير أعلام السفن ، مما يتنافى مع روح القرار ٢٢٥/٤٤ ومضمونه ،

١ - تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام<sup>(٣٩)</sup> وتعرب عن تقديرها لجهوده ؛

٢ - تعيد تأكيد قرارها ٢٢٥/٤٤ ، وتدعو لقيام جميع أعضاء المجتمع الدولي بتنفيذه تنفيذاً تاماً ، وفقاً للتدابير والإطار الزمني المذكورين في الفقرة ٤ من ذلك القرار بشأن صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة في جميع محيطات العالم وبحاره ، بما فيها البحار المغلقة وشبه المغلقة ؛

٣ - تعيد أيضاً تأكيد أهمية قيام جميع أعضاء المجتمع الدولي باتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان الامتثال للفقرة الفرعية ٤ (ج) من القرار ٢٢٥/٤٤ ؛

٤ - تطلب إلى الوكالات المتخصصة والهيئات والمنظمات والبرامج الأخرى المناسبة في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك مختلف منظمات مصائد الأسماك العالمية والإقليمية ودون الإقليمية ، أن تواصل على وجه السرعة دراسة صيد السمك بالشباك البحرية العائمة الكبيرة وأثره على الموارد البحرية الحية ، وأن تقدم إلى الأمين العام تقارير بأرائها ، واطعة في الاعتبار التواريخ المحددة في الفقرتين ٣ و ٤ من القرار ٢٢٥/٤٤ ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يوجه إلى هذا القرار أنظار جميع أعضاء المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات العلمية الراسخة التي لديها خبرة فنية في مجال الموارد البحرية الحية ؛

٦ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

(٤٠) انظر : A/45/695 ، الفقرة ٤٦ .

(٤١) A/C.2/45/5 ، المرفق .

## المرفق

الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد  
الأمم المتحدة الإنمائي الرابع

## أولاً - الديباجة

٤ - وإذا أريد للتسعينات أن تكون عقداً إنمائياً فيجب أن يتغير هذا السجل من الإنجازات غير المرضية من حيث التقدم والأداء . غير أن إسقاطات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تجمع على القول إنه ما لم تحدث تغييرات أساسية في السياسات فسيكون العقد المقبل مائلاً للعقد الماضي . وبينما يتوقع أن يحقق بعض بلدان آسيا نمواً سريعاً نسبياً ، فإن الاحتمالات المتوقعة لبلدان أخرى ، خاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، هي أن تعاني من الركود المستمر .

٥ - وهذه الاحتمالات مفعمة بالخطر . فالنمو السكاني وتزايد القوى العاملة عموماً وعدد الشباب بينها ، فضلاً عن تعاظم الآمال المرتبطة بانتشار التعليم وأثر الاتصالات ، تفرض ضغوطاً شديدة على النسيج السياسي والاجتماعي للبلدان النامية . وما لم تخف حدة هذه الضغوط بتحسينات حاسمة في خطى وطابع التنمية ، فقد ينتشر الكرب الاقتصادي والاضطراب السياسي والاجتماعي ، لا داخل الحدود الوطنية فحسب ، بل وفيها يتجاوزها أيضاً ، وقد يؤثر على سلم واستقرار العالم أجمع . وفي كثير من البلدان النامية التي عانت من ركود أو تدهور الظروف الاقتصادية في الثمانينات ، أصبح الفقر المدقع أوسع انتشاراً ، وتدهورت ظروف التغذية والأمن الغذائي ، وفرص العمالة والتعليم ، والرعاية الصحية ومعدل وفيات الرضع ، والإسكان ومرافق النظافة العامة . وأدى انحدار مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية إلى تصاعد الاضطراب السياسي في كثير من البلدان .

٦ - ولقد بدأ ترابط الشعوب يتخذ بسرعة طابعاً يتجاوز الصلات التجارية والمالية وحدها . فهناك اتجاهات قوية نحو مزيد من الانفتاح في انتقال الأموال والسكان والأفكار في مختلف أنحاء العالم . وطوال العقد الماضي زاد انتشار العنف والاضطراب الاجتماعي والإرهاب . وتؤدي الصراعات والاضطرابات إلى نزوح لاجئين ومهاجرين دوليين ، كما تثير مشاكل خاصة بالرقابة على الحدود وقبول واستيعاب المهاجرين في البلدان المستقبلية . ويوجد الاتجار غير المشروع بالمخدرات صلة بين الفقر والمشاكل الاجتماعية السائدة في البلدان الغنية من ناحية ، ومشاكل المنتجين الذين لا تكفي محاصيلهم التقليدية لسد الرمق من ناحية أخرى . وفي كثير من الأحيان يتسع نطاق الأخطار البيئية والأوبئة وتتخذ طابعاً عالمياً . وهذه وغيرها من المشاكل ذات الصلة لا يمكن إلا أن تتفاقم بفعل الضائقات والتوترات الاقتصادية وفشل عملية التنمية في البلدان النامية . ومن ثم فإن هناك مصلحة حيوية للمجتمع الدولي كله ، ببلدانه الغنية والفقيرة على السواء ، في أن يكون عقد التسعينات هو حقاً عقد تقدم اقتصادي واجتماعي في جميع أنحاء العالم .

٧ - ويمكن بل يتعين تغيير احتمالات التسعينات ، المقدرة على أساس استمرار السياسات الحالية . وسيكون تنشيط عملية التنمية وتعجيلها في صالح جميع البلدان . فبوسع البلدان النامية أن تقدم زخماً قوياً للتجارة العالمية وللاستثمار ، وأن تسهم في تعزيز الاقتصاد العالمي واستقراره . وهي تمثل بالفعل جزءاً كبيراً من أسواق البلدان المتقدمة النمو . ولقد طرأت تطورات كبيرة على المسرح الدولي تتيح فرصاً جديدة لعكس مسار الاتجاهات التي سادت في الثمانينات . فاسترخاء التوترات الدولية يتيح فرصة لتخفيف الإنفاق العسكري على صعيد العالم ، وتخفيض الضغوط على الاقتصادات الوطنية ، وتخصيص المزيد من الموارد لمكافحة الفقر في العالم . وبعد أن خمد الصراع الأيديولوجي أخذ جو التعاون يميل إلى التحسن على كافة المستويات . ولا توجد وصفة عالمية تؤمن النجاح للتنمية . ولكن هناك تقارباً متزايداً في الآراء بدأ يظهر فيما يتعلق بالتهج الفعالة تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفيما يتعلق بالإسهامات التي يمكن أن يقدمها القطاعان الخاص والعام والأفراد والمؤسسات والحقوق والحريات الديمقراطية في عملية التنمية .

١ - نحن ، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، نعتمد الاستراتيجية الإنمائية الدولية التالية ونعلن أن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ هي عقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . ويوفر توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د ١-٣/١٨ ، الأساس لهذه الاستراتيجية . وتعمد فرادى وجماعات باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية .

٢ - إن أهداف ومرامي الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث لم يتحقق معظمها . فلقد قوضت التطورات السلبية غير المتوقعة التي طرأت على الاقتصاد العالمي دعائم النمو الذي كان متوقفاً . ذلك لأن السنوات الأولى من الثمانينات شهدت حدوث انتكاس في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وعلى الرغم من استئناف النمو في تلك البلدان في عام ١٩٨٣ واستمراره بمعدل متوسط وبدون تضخم تقريباً خلال الجزء المتبقي من العقد ، فقد تميزت تلك الفترة بحدوث اختلالات خارجية ومالية ملحوظة ، وارتفاع مستوى البطالة نسبياً في تلك المجموعة من البلدان . كما انخفضت معدلات النمو في بلدان أوروبا الشرقية حيث تبينت بدرجة متزايدة الحاجة إلى إجراء تغييرات هيكلية ، مما أدى ، بحلول نهاية العقد ، إلى حدوث تغييرات اقتصادية وسياسية هائلة فيها . وعادت التجارة العالمية تسير في طريق النمو السريع نسبياً في النصف الثاني من الثمانينات . أما بالنسبة للبلدان النامية ، فقد تميزت البيئة الاقتصادية الخارجية عموماً خلال العقد بانخفاض تدفق الموارد ، وهبوط أسعار السلع الأولية ، وارتفاع أسعار الفائدة ، وزيادة الحواجز التي تعترض سبيل الوصول إلى الأسواق . وخلال الثمانينات ، كان متوسط النمو عموماً في البلدان النامية يبلغ ٣ في المائة سنوياً بينما كان متوسط نمو الدخل الفردي فيها يبلغ ١ في المائة . وبالقياس ، فإن متوسط النمو عموماً في تلك البلدان خلال الستينات والسبعينات كان يبلغ ٥ في المائة بينما كان متوسط نمو الدخل الفردي فيها يبلغ ٣ في المائة .

٣ - وعلى الرغم من هذه الخلفية ، نجح بعض البلدان النامية ، ومنها عدد من البلدان الأكبر والأفقر ، في الحفاظ على معدل سريع نسبياً من النمو والتغيير . ولكن بالنسبة لمعظم البلدان النامية الأخرى ، تميز العقد بانخفاض معدلات النمو ، وانحدار مستويات المعيشة ، وزيادة حدة الفقر . وأدت أزمة الديون التي نشأت في عام ١٩٨٢ إلى شبه توقف في الإقراض الصافي من المصارف التجارية . وكان تحويل الموارد المالية الصافية إلى البلدان المدينة سلبياً ، وقلت قدرة تلك البلدان على خدمة الديون بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة وتدهورت معدلات التبادل التجاري . ونتيجة لذلك ، كان معدل النمو عموماً في البلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة الديون ١٫٥ في المائة فقط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ . وشهد عقد الثمانينات اتساع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . وشهد أيضاً توترات وصراعات سياسية وكوارث طبيعية وكوارث من صنع الإنسان كانت باهظة التكاليف وأشاعت اضطراباً .

للفجوة القائمة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . ومن الواجب أن يكون عقداً يتوصل فيه المجتمع العالمي إلى طرق لتلبية احتياجاته دون الانحطاط بالبيئة . وللأستراتيجية أيضاً أهداف اجتماعية وسياسية هامة . فالتنمية خلال العقد ينبغي أن تعزز مشاركة جميع الرجال والنساء في الحياة الاقتصادية والسياسية ، وأن تحمي الهويات الثقافية ، وأن تكفل للجميع الوسائل الضرورية للبقاء . وكل بلد مسؤول عن السياسات الاقتصادية الخاصة به التي يتبعها لتحقيق التنمية ، وفقاً لأحواله وظروفه المحددة ، وعن حياة جميع مواطنيه ورفاههم . وينبغي لهذه الأستراتيجية أن تساعد في توفير بيئة تدعم تطور نظم سياسية ، في كل مكان ، تقوم على أساس الموافقة واحترام حقوق الإنسان ، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والسياسية ، وتطور نظم قضائية تحمي جميع المواطنين .

١٤ - وتحقيقاً لهذه المقاصد الأساسية يجب الوفاء بست غايات مترابطة فيما بينها ، وهي :

- ( أ ) تسارع معدل النمو الاقتصادي بشكل بارز في البلدان النامية ؛
- ( ب ) عملية تنمية تستجيب للاحتياجات الاجتماعية ، وتتوخى الحد من الفقر المدقع بشكل ملموس ، وتشجع تنمية الموارد البشرية والمهارات واستخدامها ، وتكون سليمة من الوجهة البيئية وقابلة للإدامة ؛
- ( ج ) تحسين النظم الدولية المتعلقة بالشؤون النقدية والمالية والتجارية من أجل دعم عملية التنمية ؛
- ( د ) تهيئة جو من القوة والاستقرار في الاقتصاد العالمي ، وتوفير إدارة سليمة للاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني والدولي ؛
- ( هـ ) تعزيز التعاون الإنمائي الدولي بشكل حاسم ؛
- ( و ) بذل جهد خاص لمعالجة مشاكل أقل البلدان نمواً ، وهي أضعف البلدان النامية .

١٥ - وهذه الغايات والأهداف تفرض تحدياً كبيراً . فهي تتطلب بذل جهود جادة ومتفانية من قِبَل جميع البلدان . وتقع على البلدان النامية نفسها مسؤولية بذل الجهد الهائل اللازم لتعبئة إمكانيات شعوبها ، وتحديث وتنويع اقتصاداتها ، وتحديد أهداف طموحة لها لبناء الأساس الذي تقوم عليه التنمية : المهارات التقنية والإدارية ، والقدرات الصناعية والزراعية ، والخدمات الحكومية الفعّالة . وإن تنمية الموارد البشرية ، وتنظيم المشاريع التجارية الحرة والابتكار ، والتطبيق النشط للعلم والتكنولوجيا في إطار من الحرية السياسية ، واحترام حقوق الإنسان والعدل والإنصاف ، جميعها أمور أساسية وذات أهمية للنمو والتنمية . ولقد حددت الأستراتيجية عدداً من المجالات التي تتميز بأولوية خاصة هي : استئصال شأفة الفقر والجوع ، وتنمية الموارد البشرية والمؤسسات ، والسكان ، والبيئة ، والأغذية والزراعة . والسعي إلى تحقيق الغايات المرجوة في هذه المجالات يستدعي اتخاذ إجراءات حاسمة قوية ، واتباع أساليب للتنمية من شأنها إيجاد علاقة تآزرية بين النمو الاقتصادي السريع والأهداف الاجتماعية .

١٦ - بيد أن جهود البلدان النامية يسهل أن تحبط بسبب وجود بيئة خارجية غير مواتية . فهي ستحبط إذا حدثت صدمات خارجية مفاجئة تؤدي إلى إهلاك غالبية إنتاجها القومي وإيراداتها الخارجية ، مثلما حدث للكثير منها في الثمانينات . فكافة البلدان تعيش في البيئة الاقتصادية الدولية ، ولكن غالبية البلدان النامية مازالت غير مندمجة فيها بشكل تام ، كما أنها شديدة الحساسية لعدم استقرار هذه البيئة . وكثير منها أسير أغلال مشكلة الديون الخارجية والانخفاض في تدفقات الموارد الخارجية والهبوط الشديد في

٨ - ويتوفر حافظ قوي على التعاون العالمي بإدراك النتائج العالمية المترتبة على مشاكل البيئة وتفاعلها مع التنمية ومع قلة التنمية ، وازدياد الوعي بالأخطار المهددة لأمن الدول التي قد تنشأ من جراء الإحباط والتوتر في البلدان النامية . وينطوي تعزيز التكامل في أوروبا وأمريكا الشمالية على السواء ، الذي يُتوقع أن يتحقق في التسعينات ، على إمكانية تعزيز الاقتصادات الرئيسية وقدرتها على دعم النمو الاقتصادي العالمي ، شريطة أن يقترن بالانفتاح على العالم الخارجي . ويمكن أن يسهم إصلاح وإعادة تشكيل هيكل اقتصادات أوروبا الشرقية وإدماجها في الاقتصاد العالمي في تعزيز التجارة العالمية وإضفاء طابع دينامي عليها . ويتيح أيضاً توثيق التعاون والتكامل بين البلدان النامية ذاتها فرصة لزيادة قوة عملية التنمية . ولا يقل أهمية عن ذلك أن التقدم السريع في مجالات العلم والتكنولوجيا وفي الاتصالات العالمية يفتح آفاقاً جديدة لتحسين الإنتاجية ، وإدخال تغييرات هيكلية ، ودفع عجلة التنمية .

٩ - ولا تكفل هذه التغييرات في حد ذاتها عكس مسار الاتجاهات الحالية ولا أن يكون هناك فرق ملحوظ بين تجربة التنمية في العقد الجديد وتجربة التنمية في الثمانينات . فما لم تستغل الفرص ، ستنشأ أخطار تتمثل في إضفاء طابع هامشي على دور كثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وإضعاف التركيز على التنمية بوصفها هدفاً للتعاون الاقتصادي الدولي . ولكن هذه التغييرات توفر إطاراً جديداً لاتخاذ القرارات ورسم السياسة واتباع نهج يمكن أن تعكس مسار تجربة الثمانينات . كما أنها تفسح المجال لوضع وتنفيذ استراتيجية إنمائية دولية ترمي إلى إطلاق إمكانات التنمية الهائلة الموجودة في البلدان النامية وفي الاقتصاد العالمي .

١٠ - ويتضمن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د ٣/١٨ ، تعهداً بأن الدول الأعضاء ستسعى إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعكس مسار الاتجاهات غير المواتية التي سادت في الثمانينات ، ومواجهة تحديات التسعينات ، والانتقال إلى عقد أكثر إنتاجاً ، مع التسليم بأن تلك التدابير ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مسؤولية كل بلد عن تنميته الذاتية ، كما ينبغي أن تكون متفقة مع قدرته ومدى تأثيره على الاقتصاد الدولي . وكما حدث في الثمانينات ، فلا شك أن الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها اليوم سوف يكون لها تأثير كبير على العقد المقبل . وهذه استراتيجية مرنة تسعى قبل كل شيء إلى الإعراب عن تفهم متفق عليه للمقضايا والتحديات والأعمال والالتزامات ، على أساس مبادئ للعمل الوطني والدولي ستظل صالحة .

١١ - وعلى البلدان أن تُكَيِّف سياساتها الوطنية لكي تُيسِّر التبادل الانفتاحي ومرونة الاستجابة للاقتصاد العالمي المتغير . فللسياسات الوطنية الفعّالة دور هام في تحقيق نمو اقتصادي مطرد وغير تضخمي في جميع البلدان . وينبغي أن تكون هذه السياسات داعمة للاستثمارات وداعمة لكفاءة تعبئة وتخصيص الموارد من أجل تحقيق نمو دائم .

١٢ - وفي ضوء هذه الخلفية ، تتفق الدول الأعضاء على تحقيق الغايات والأهداف لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع الواردة أدناه .

## ثانياً - الغايات والأهداف

١٣ - يتمثل الهدف الرئيسي للأستراتيجية في كفالة جعل التسعينات عقداً للتنمية المُعجَّلة في البلدان النامية وللتعاون الدولي المعزز . فهذا العقد ينبغي أن يشهد تحسناً كبيراً في حالة البشر في البلدان النامية وتضييقاً

النامية . فمستويات المعيشة في هذه البلدان سوف ترتفع بدلاً من أن تنخفض ، كما أن جيل الشباب سيجد العمالة بدلاً من اللهث وراء البقاء ، وذلك علاوة على دفع الفقر والجوع إلى الوراثة لا إلى الأمام . ومن شأن إنعاش الاستثمار أن يضع أساساً للنمو في القرن القادم ، كما أن طاقات ومواهب الشعوب في البلدان النامية سوف تستخر في بناء مستقبلها . والعالم كله سوف يصبح أكثر أمنًا ورخاءً مما سيكون عليه لو استمرت الاتجاهات الحالية . وإذا استمر فشل التنمية في العقد القادم فسيكون ذلك بمثابة دعوة إلى الاضطراب على الصعيد العالمي .

### ثالثاً - السياسات والتدابير

٢٠ - ينبغي للسياسات والتدابير اللازمة لدعم وتحقيق الاستراتيجية أن تعكس الطابع الملح لغاياتها وأهدافها . ويجب أن ترمي إلى تعجيل النمو وتركيز الاهتمام على القضايا ذات الأولوية الخاصة في عملية التنمية ، وأن تستجيب للحالات الخاصة ، بما فيها حالات أقل البلدان نمواً . وفي كل مجال من المجالات توجد سياسات وتدابير هامة يجب اعتمادها في سياق وطني ، وذلك على يد البلدان النامية نفسها . وثمة أيضاً سياسات وتدابير بنفس الدرجة من الأهمية ينبغي الاضطلاع بها من قِبل البلدان المتقدمة النمو في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية . وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يقوم بتعزيز النظم التي تدعم الأداء السليم للاقتصاد العالمي ولعملية التنمية . ومن ثم فإن الاستراتيجية الإنمائية الدولية ذات أهمية لجميع البلدان ، وعلى هذه البلدان أن تركز أقصى جهودها سعياً إلى تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية في حدود قدراتها ومسؤولياتها . والاستراتيجية لا تتطلب أي تضحيات غير مجزية من أي بلد من البلدان . وفي نطاق وجوب استخدام الموارد العامة من أجل السعي لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية ، تمثل هذه الموارد استثمارات من أجل تهيئة مستقبل عالمي أفضل ، وهي استثمارات ضئيلة للغاية بالمقارنة مع ميزانيات الدفاع الحالية .

### ألف - تنشيط التنمية

١ - أطر السياسة الاقتصادية ، والدين الخارجي ، والتمويل الإنمائي ، والتجارة الخارجية ، والسلع الأساسية

٢١ - إن تنشيط التنمية والتعجيل بها يتطلبان توفر بيئة اقتصادية دولية دينامية وداعمة ووجود سياسات حازمة على الصعيد الوطني . ومن شأن التنمية أن تصاب بالإخفاق في غياب أحد هذين المطلبين . ومن ثم ، فإن السياسات والتدابير اللازمة للتسعينات يجب أن تشمل كلا الجانبين . وهناك أهمية قصوى لتهيئة بيئة اقتصادية خارجية داعمة . فعملية التنمية لن تنال زخماً إذا كان الاقتصاد العالمي مفتقراً إلى الدينامية والاستقرار ومحفوفاً بالشكوك . كما أنها لن تنال أي زخم إذا كانت البلدان النامية مثقلة بالمدىونية الخارجية ، وإذا لم يكن التمويل الإنمائي كافياً ، وإذا كانت هناك عقبات تحد من الوصول إلى الأسواق ، وإذا استمر الانخفاض في أسعار السلع الأساسية وفي معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية . ولقد كان سجل الثمانينات سلبياً ، بشكل أساسي ، بالنسبة لكل من هذه النقاط ، وهو بحاجة إلى عكس اتجاهه . ومن ثم ، فإن السياسات والتدابير اللازمة لتهيئة بيئة دولية تتسم بقوة دعمها للجهود الإنمائية في التسعينات تشكل جزءاً هاماً من الاستراتيجية ، وكذلك أيضاً السياسات الوطنية للتنمية . والعناصر الأساسية لهذه السياسات والتدابير واردة أدناه .

معدلات التبادل التجاري وتزايد المحاجز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق . وثمة التزامات هائلة تقع على عاتق البلدان الصناعية ، التي تؤثر في البيئة الاقتصادية الدولية وأداء الاقتصاد الدولي ، كما أنها شريكة في التعاون الدولي لأغراض التنمية . وتقع كذلك التزامات هائلة على عاتق منظومة المؤسسات الدولية ، إذ أن عليها أن توسع نطاق دورها في تشجيع التنمية وأن تفي بهذا الدور . فالبلدان النامية لا يمكن لها أن تزدهر إلا في إطار اقتصاد عالمي يتسم بالاستقرار والتقدم ، والمجتمع العالمي لا يمكن له ، على النقيض من ذلك ، أن يجد مستقبلاً يتسم بالأمن والرخاء إلا إذا كفل للبلدان النامية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

١٧ - وبلوغ مقاصد الاستراتيجية يتطلب أكثر من مجرد تحقيق زيادات حدية في معدلات النمو . فيجب تمكين البلدان النامية من القيام ، تدريجياً ، بتوليد الموارد اللازمة لكفالة عمالة منتجة لقوة عمل متسارعة النمو ، ولتغلب على الجوع والمرض والجهد ، ولرفع مستويات المعيشة . وثمة حاجة إلى عكس اتجاه التيارات السلبية التي شهدتها الثمانينات ، وكذلك إلى تهيئة الظروف لنوع من التنمية يرمي إلى إحداث تحول حقيقي ، ويتجاوز مجرد إبقاء السكان المتزايدين عدداً دون حافة المجاعة . ولقد حان الوقت للانتقال من مرحلة التكيف مع صدمات الثمانينات إلى مرحلة وضع الأسس لموجة جديدة من التنمية . وينبغي زيادة معدلات النمو زيادة كبيرة خلال هذا العقد في معظم البلدان النامية . أما أهداف النمو فإنها ستختلف من بلد لآخر . ففيما يتعلق بالبلدان القليلة نسبياً التي حققت نمواً مرضياً في الثمانينات ، يمثل الهدف في تثبيت التقدم وضمان استمراره . أما بالنسبة للبلدان الكثيرة التي تعطل فيها النمو ، فالشرط الأول اللازم هو العودة إلى طريق الازدهار بحيث لا يقتصر النمو الاقتصادي على مجازاة نمو السكان ، بل يتجاوزه بكثير . وفي النصف الثاني من العقد ، ينبغي أن تكون قد وضعت الأسس لمعدلات نمو أعلى . وعلى أساس خبرة بعض البلدان ، يُعتبر أن معدل نمو مطرداً بنسبة ٧ في المائة من شأنه أن يوفر الشروط اللازمة لتحول حقيقي في الاقتصاد ، مع زيادات سريعة في العمالة المنتجة والقضاء على الفقر ، وأن يوفر الموارد اللازمة لحماية البيئة .

١٨ - وسيعكس ارتفاع معدلات النمو في البلدان النامية التقدم المحرز في بضع قطاعات الاقتصاد وفي السعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية وغيرها . ومع أن الاستراتيجية لا ترمي إلى تحديد أهداف قطاعية شاملة ومترابطة يمتد على البلدان النامية ككل أن تحققها ، فإن كثيراً من عناصرها قد عولج في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة . وهي تشمل فيما تشمله مجالات من قبيل العمالة والصحة ، والمرأة والطفل ، والصناعة والتكنولوجيا ، والزراعة والأغذية ، والسكان ، والتعليم والثقافة ، والمأوى والمستوطنات ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والنقل ، بما فيه الشحن ، والبيئة . وثمة استراتيجيات وخطط قطاعية قد تمت الموافقة عليها من جانب الحكومات من أجل تحقيق منجزات كبيرة . وإن الأهداف الطموحة والعملية من هذا النوع ، عند ترجمتها إلى غايات وأهداف للجهود الوطنية والدولية ، أثبتت قيمتها في تركيز السياسات ورصد التقدم . وهي أيضاً تذكر بما يمكن إحرازه من تقدم خلال عقد من الزمن إذا توفر التزام سياسي قوي وكانت هناك جهود متفانية .

١٩ - وينبغي للاستراتيجية أن تنظر إلى ما وراء تلك العقبات القائمة في الوقت الحاضر . فعقد واحد لا يكفي لإحداث المعجزات ، ولكن عقداً من التنمية المحققة من شأنه أن يحدث تغييراً كبيراً في الحالة العالمية ونحن على أبواب القرن القادم . وثمة مشاكل إنمائية خطيرة ستظل قائمة ، ولكن الورطة المرهقة التي شهدتها الماضي القريب سوف تنتهي في الكثير من البلدان

## إطار السياسة الاقتصادية

النامية من الاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة لها في ميدان التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن تمكينها من تعزيز التعاون فيما بينها. ويمكن تعزيز فعالية ومرونة أطر السياسة الوطنية في بيئة تتطور فيها المؤسسات السياسية والنظم القانونية إلى الأفضل. ويمكن تعزيز ذلك بظروف تسمح بتخفيض النفقات العسكرية، ومن ثم، تحويل الموارد المحررة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

## الدين الخارجي

٢٦ - لن يمكن تنشيط التنمية في العديد من البلدان النامية دون إيجاد حل مبكر ودائم لمشاكل المديونية الخارجية، مع مراعاة أن أعباء الديون الخارجية تمثل مشكلة كبيرة لكثير من البلدان النامية. وقد أدى عبء مدفوعات خدمة الديون الذي تتحمله تلك البلدان إلى فرض قيود شديدة على قدرتها على التعجيل بالنمو ومكافحة الفقر، وإلى تقليص مستوى الواردات والاستثمارات والاستهلاك. وظهرت المديونية الخارجية كعامل رئيسي من عوامل الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية؛ فقد حدث تحويل كبير صاف للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، مما حرم البلدان النامية من موارد هائلة في أشد الحاجة إليها لعملية التنمية. وينبغي ألا يؤدي الفصل الطويل في حل مشاكل الديون الدولية إلى عرقلة التنمية في عقد التسعينات. وبناءً عليه، ينبغي، ونحن على عتبة عقد التسعينات، الاستمرار في إيلاء اهتمام عاجل لإيجاد حل دائم وعام لهذه المشاكل. ويتعين إيجاد حلول مبتكرة وتخفيف وطأة العبء خلال السنوات الأولى من العقد.

٢٧ - وينبغي القيام، على نطاق واسع، بتنفيذ المبادرات والتدابير التي اتخذت مؤخراً لتخفيف رصيد وخدمة الدين أو للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية. وينبغي أن تستهدف تدابير التخفيف استئناف النمو والتنمية على نحو نشط في هذه البلدان ومعالجة جميع أنواع الديون الثنائية التي على البلدان النامية المدينة. وينبغي التفكير بصورة جديّة في مواصلة العمل على إيجاد حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تواجه صعوبات في خدمة ديونها، بما في ذلك البلدان المدينة أساساً لجهات دائنة رسمية أو مؤسسات متعددة الأطراف.

٢٨ - ويعتبر إيجاد حل لمشاكل الديون مسؤولية مشتركة بين البلدان المدينة والدائنة، والمصارف التجارية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تواصل البلدان المدينة بذل الجهود لتحقيق الكفاءة والعودة إلى طريق النمو المطرد وذلك باعتقاد سياسات اقتصادية وطنية ملائمة. والبلدان الدائنة مدعوة إلى أن تعيد النظر في سياساتها الضريبية وفي ممارساتها التنظيمية والمحاسبية بغية تيسير العمليات المتعلقة بخفض الديون التجارية وخدمة الديون، وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تقديم الدعم للحلول المتكاملة لمسألة خفض الديون وخدمة الديون، مع توخي المرونة اللازمة. وفقاً لمبادئها التوجيهية المعمول بها. وينبغي أن تدعم البلدان الدائنة السياسات الموجهة نحو النمو التي تنتهجها البلدان المدينة بغية تسهيل استئناف النمو والتنمية والاستعادة السريعة لأهلية البلدان المدينة للحصول على القروض.

٢٩ - وينبغي القيام بسرعة وحزم بتنفيذ التدابير التي تم الاتفاق عليها في إعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في

٢٢ - لا يمكن إنعاش التنمية خلال عقد التسعينات إلا في نطاق أطر داعمة للسياسة الاقتصادية الشاملة على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. وتتم عملية الإدارة السليمة للاقتصاد العالمي من حيث الاقتصاد الكلي بأهمية بالغة. وتقع على عاتق البلدان الصناعية الرئيسية، التي تتحدد سياساتها بوجه عام البيئة الاقتصادية الدولية، مسؤولية خاصة في إيجاد بيئة اقتصادية دولية مستقرة يمكن التنبؤ بأحداثها ويمكن للتنمية أن تنجح فيها. وكانت بيئة الثمانينات غير المواتية للتنمية تعود جزئياً إلى تطبيق سياسات تقييدية في السنوات الأولى من العقد تستهدف مكافحة التضخم على حساب النمو. وتؤثر البلدان الصناعية الرئيسية تأثيراً عميقاً على النمو الاقتصادي العالمي والبيئة الاقتصادية الدولية. وينبغي لهذه البلدان أن تواصل جهودها المبدولة من أجل تعزيز النمو المطرد وتضييق أوجه الاختلال بطريقة يمكن أن تعود بالفائدة على بلدان أخرى. وينبغي لتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية أن يراعي تماماً اهتمامات وشواغل جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية. وينبغي بذل الجهود من أجل تعزيز فعالية المراقبة المتعددة الأطراف الرامية إلى تصحيح أوجه الاختلال الخارجية والمالية الحالية، وتعزيز النمو غير التضخمي القابل للإدامة، وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية، وجعل أسعار الصرف أكثر استقراراً، وزيادة الفرص المتاحة للوصول إلى الأسواق.

٢٣ - وينبغي للسياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو في ميدان الاقتصاد الكلي أن تولى اعتباراً لاهتمامات وشواغل البلدان النامية. ولقد تضررت البلدان النامية في الثمانينات تضرراً كبيراً من جراء ارتفاع الأسعار الحقيقية للفائدة ومن التقلبات المتكررة في أسعار الصرف الرئيسية.

٢٤ - وإطار السياسة الاقتصادية للبلدان النامية يساعد على تشكيل البيئة الوطنية للتنمية ويحتاج إلى مراعاة أهداف كل بلد وأولوياته وظروفه الخاصة. بيد أن التعجيل بالتنمية يقتضي بذل جهود جاهدة على عدد من الجبهات. فهناك حاجة إلى وضع سياسات محددة تستهدف زيادة المدخرات المحلية ورفع مستوى الاستثمارات، بالإضافة إلى زيادة عائدات الاستثمارات. وينبغي أن تنجح السياسات الوطنية في احتواء الضغوط التضخمية التي كثيراً ما تترتب عليها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية تعرقل عملية التنمية. ويتطلب ذلك وضع نظام نقدي ومالي يستهدف تعزيز استقرار الأسعار، وتحقيق التوازن الخارجي، والمحافظة على أسعار صرف واقعية دون اللجوء إلى تخفيض أسعار العملة بصورة متكررة، الذي أسفر في كثير من الأحيان عن نتائج ضارة بالاستقرار الاجتماعي ومعدلات التبادل التجاري في البلدان النامية.

٢٥ - ويجب أيضاً أن توجه السياسات الوطنية إلى تعبئة جميع الطاقات والدوافع الكامنة من أجل التنمية في البلدان النامية، وإلى تعزيز الكفاءة في توزيع الموارد، وإلى الاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة أمام التبادل التجاري، والاستثمار، وتحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي. ويعتبر الدور الذي يؤديه القطاع العام في عملية التنمية دوراً أساسياً. ويتعين إزالة العقبات التي تعوق التقدم والتي يسببها قصور البيروقراطية، والقيد الموضوع على الإدارة، وقيام المؤسسات العامة بفرض ضوابط مفرطة وتجاهل أحوال الأسواق. وينبغي للمحيط السياسي أن يشجع، في إطار الأهداف الوطنية، على مساهمة القطاع الخاص مساهمة ببناء، وأن ينشط روح تنظيم المشاريع التجارية الحرة والابتكار، ويزيد من مشاركة الشعب على كافة المستويات في عملية التنمية. كما يجب أن يوفر مجالاً لعمل القوى السوقية ولوضع تسعيرات واقعية كوسيلة لتحقيق فعالية أكبر وسلامة أفضل في توزيع الموارد. ويجب أيضاً أن يمكن إطار السياسة الوطنية للبلدان

٣٦ - ولم تشجع البيئة الاقتصادية الخارجية التي كانت سائدة في الثمانينات تدفق الموارد الخارجية إلى البلدان النامية. وأضعف تدني أسعار السلع الأساسية والتزعات الحثائية إيرادات التصدير لبلدان عديدة، في حين أدت القيود المفروضة على ميزانيات المعونة في البلدان المانحة، والتوقف، بعد أزمة الديون لعام ١٩٨٢، عن تقديم الديون التجارية الصافية إلى عرقلة تدفق التمويل الإنشائي. ونتيجة لذلك، أصبحت البلدان النامية أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب. وبحلول منتصف الثمانينات أصبح صافي تحويل الموارد إلى البلدان النامية سلبياً في مجموعه بسبب العبء الذي تمثله مدفوعات خدمة الديون. وزاد تضاعف هذا الاتجاه بسبب الحسائر التي تكبدتها البلدان النامية نتيجة لتدهور معدلات تبادلها التجاري.

٣٧ - ويجب عكس مسار هذه الاتجاهات في التسعينات إذا أُريد زيادة سرعة التنمية. فلا يكاد أحد يتصور ارتفاع سرعة التنمية إذا كان تدفق الموارد الخارجية يتم من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية بدلاً من أن يكون عكس ذلك. وسيجعل هذا التدفق مفهوم عقد التنمية الذي أقره المجتمع الدولي مفهوماً لا معنى له. ويدعو توافق الآراء الجديد حول ضرورة تنشيط التنمية وأولويات سياسات التنمية إلى عقد المجتمع الدولي التزاماً جديداً بزيادة تدفق التمويل الإنشائي ليلبغ المستويات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف المتفق عليها.

٣٨ - وتخفيف عبء مدفوعات خدمة الديون على نحو ما نوقش أعلاه شرط أساسي لعكس الاتجاه السلبى لتدفق الموارد الخارجية إلى البلدان النامية. غير أنه يجب كذلك إدخال تحسينات هامة على تدفق التمويل لأغراض التنمية من المصادر الرئيسية لهذا التمويل، مثال ذلك المساعدة الثنائية الرسمية، والقروض التي تقدمها المصارف التجارية، والاستثمار الخاص المباشر، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تكون هذه التحسينات، عندما تؤخذ في مجموعها، ملائمة للوفاء بشروط التمويل الإنشائي في التسعينات. ويتعين أن ينمو صافي التدفقات الرسمية من القروض والمنح من جميع المصادر - وهي تدفقات ظلت مستقرة تقريباً في حدود ٣٥ بليون دولار في الثمانينات - نمواً كبيراً في النصف الأول من التسعينات لمجرد تحقيق نقل صافٍ إيجابي إلى البلدان النامية في مستقبل منظور لا يتوقع خلاله حدوث تدفقات ضخمة من الائتمانات التجارية.

٣٩ - وستؤدِّد الإصلاحات الاقتصادية واندماج أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي طلبات جديدة هامة على الموارد. وسيعود هذا التوسع في التقسيم الدولي للعمل بالنفع على الجميع، غير أنه ينبغي تلبية تلك الاحتياجات دون تغيير اتجاه التدفقات التي تحتاجها البلدان النامية.

٤٠ - ويجب أن تظل المساعدة الإنشائية الرسمية مصدراً أساسياً للمعونة التساهلية المقدمة إلى البلدان النامية، وبخاصة إلى أفقر البلدان وأقل البلدان نمواً. وبقيت برامج المعونة التابعة للبلدان المانحة بمستويات منخفضة في العديد من الحالات، ويلزم تحسينها تحسناً كبيراً في التسعينات. ولم تبلغ المساعدة الإنشائية الرسمية، في معدلها، سوى نصف الهدف المتفق عليه دولياً والبالغ ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لتلك البلدان. ويتعيّن على البلدان المانحة في التسعينات تنفيذ التعهدات التي التزمت بها لبلوغ هذا الهدف أو تجاوزه في التسعينات، وكذلك بلوغ أو تجاوز الأهداف المتعلقة بأقل البلدان نمواً كما اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً. كما ينبغي إدخال تحسينات مستمرة على نوعية المعونة المقدمة وكذلك على استخدامها. وينبغي أن يؤدي الإفراج عن الموارد الناجم عن أي تخفيضات في الإنفاق العسكري والانتعاش في البلدان الصناعية إلى التخفيف من قيود

باريس في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠<sup>(١٥)</sup>، فيما يتعلق بمشاكل ديون أقل البلدان نمواً.

٣٠ - ونادي باريس مدعو إلى النظر في زيادة مرونة آلية التفاوض الخاصة به، ودراسة المعايير الحالية الموضوعة لتحديد أهلية البلد للاستفادة من تخفيض الديون، فضلاً عن توسيع نطاق المبادرة التي اتخذت في قمة تورنتو الاقتصادية، المعقودة في حزيران/يونيه ١٩٨٨<sup>(٤٢)</sup>، لمعالجة مشكلة الديون، على أن يؤخذ في الاعتبار، في جملة أمور، الإعلان الاقتصادي الذي اعتمد في قمة هيوستن الاقتصادية المعقودة في تموز/يوليه ١٩٩٠. وينبغي مواصلة اتخاذ تدابير من أجل تخفيض عبء الديون الخارجية عن البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى المدينة أساساً لمجهاث دائنة رسمية كما ينبغي النظر بجدية في أمر اتخاذ تدابير لمعالجة مشاكل الديون الرسمية الخارجية المستحقة على البلدان ذات الدخل المتوسط.

٣١ - ويشمل الدين الخارجي للبلدان النامية ديوناً مستحقة لمؤسسات مالية متعددة الأطراف. وينبغي أن تستمر هذه المؤسسات في إيجاد طرق لتخفيض الأعباء الناجمة عن تلك الديون بصورة تتكّن من حماية مركز المؤسسات الرفيع في الأسواق المالية، ومن بينها مرفق البنك الدولي لتخفيض الديون التابع للمؤسسة الإنشائية الدولية الذي أنشئ في عام ١٩٨٩ للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل المثقلة بالديون.

٣٢ - وهناك ترابط وثيق بين مشاكل الدين الخارجي للبلدان النامية والبيئة الاقتصادية العالمية. ويشد عبء خدمة الديون وطأة بارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض معدلات التبادل التجاري، وتقلص تدفقات الموارد الخارجية، وظهور حواجز حثائية تعوق التجارة، وبطء نمو الاقتصاد العالمي. وتحسن هذه العوامل من شأنه أن يخفف من ذلك العبء. فتحقيق تحسن ملحوظ في البيئة الاقتصادية الدولية، بالاقتران مع انتهاج سياسات وطنية مناسبة تستفيد من هذا التحسن، أمر ضروري لحل مشاكل الديون هذه ولتجنب انتشارها في البلدان التي تمكنت حتى الآن من اتقاء نتائجها الهدامة.

#### التمويل الإنشائي الخارجي

٣٣ - يعتبر توفر الموارد الكافية، سواء الداخلية أو الخارجية، شرطاً أساسياً لتنشيط التنمية. وتحتاج البلدان النامية إلى تعبئة الموارد الداخلية إلى أكبر حد ممكن، وإنفاذ سياسات وتدابير معينة لتحقيق هذا الغرض. ويتأنى أكبر جزء من الموارد المستخدمة في الاستثمار من المدخرات المحلية في حالة أغلبية البلدان النامية.

٣٤ - ولكن يعود أساس المشكلة الإنشائية إلى أن البلدان الفقيرة هي البلدان التي يتوفر لديها نطاق محدود لزيادة مدخراتها بتقييد مستويات الاستهلاك المنخفضة أصلاً. لذا تحتاج الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق مدخرات إلى دعمها بموارد خارجية ترفع مستوى الاستثمار إلى المستويات اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي كاف.

٣٥ - وفضلاً عن ذلك، تعتمد عملية التنمية عموماً على تدفق السلع والخدمات المستوردة اللازمة لنمو الاقتصاد. وحيث تكون أرباح الصادرات أقل من احتياجات الاستيراد، تحبط عملية التنمية إذا لم تتوفر تدفقات مكملة من الموارد الخارجية.

## التجارة الدولية

٤٦ - يتطلب هدف تنشيط التنمية بيئة داعمة للغاية للتجارة الدولية

بصورة عامة، ولتجارة البلدان النامية بصورة خاصة خلال التسعينات. والنظام التجاري الدولي هو دعامة اقتصاد عالمي مترابط، ينبغي أن يهيء ظروف انفتاح وإنصاف لصالح جميع البلدان. فالنمو والتنمية وحل المشاكل الملحة التي تواجهها البلدان النامية تتوقف على وجود نظام تجاري متعدد الأطراف منفتح وموثوق به يستند إلى مبدأ عدم التمييز والوضوح. ولن تنجح السياسات الإنمائية المتطلعة إلى الخارج، أو ينجح التصنيع القائم على التصدير، إذا ما ظلت أسواق التصدير مقيدة بالحوجز التقييدية. وسيؤدي نظام التجارة الدولية وظفته على أفضل وجه في بيئة تتسم بالنمو والدينامية في الاقتصاد العالمي، وهي بيئة سيساهم النظام ذاته فيها، غير أنه يلزم زيادة تعزيز ذلك النظام في التسعينات باتخاذ إجراءات وتدابير معينة.

٤٧ - ويجب أن توجه السياسات والتدابير المتخذة في مجال التجارة الدولية في المقام الأول نحو إيقاف وعكس الاتجاهات نحو تدهور نظام التجارة المتعدد الأطراف نتيجة للنزعات الأحادية والثنائية والحماية، وهي اتجاهات كانت واضحة بوجه خاص في الثمانينات. وينبغي تعزيز المنظمات الدولية العاملة في مجال التجارة لتضطلع بدورها في تحقيق هذا الهدف. والمسائل الجديدة العديدة التي تعكس الطابع المتغير للاقتصاد العالمي ذات صلة بتطور نظام التجارة الدولي. غير أن تعزيز النظام التجاري يتطلب كذلك إيجاد حل لعدد من القضايا القائمة التي يتسم بعضها بأهمية خاصة للبلدان النامية كما أنها حاسمة لعملية التنمية.

٤٨ - وينبغي دعم الإسراع بعملية التنمية في عقد التسعينات عن طريق أمور منها الإجراءات والتدابير التالية في ميدان التجارة الدولية:

(أ) التنفيذ التام والفعال للالتزام بوقف وعكس النزعة الحماية على النحو المتعهد به في الإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف<sup>(٤٣)</sup>. كما ينبغي، في التسعينات، الكف عن الاتجاهات الحماية التي كانت سائدة في الثمانينات والتي كان لها أثر سلبي على الاقتصاد العالمي وعلى عملية التنمية وأداء البلدان النامية. فاللجوء إلى الحواجز غير الجمركية من مختلف الأنواع التي تزايد الاتجاه إليها مؤخراً قد أثر على صادرات البلدان النامية:

(ب) تحرير التجارة ودعم سبل وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء وذلك من خلال الحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وإزالتها. كما أن تحقيق تكيف هيكل سريع في البلدان المتقدمة النمو يتفق مع التحول في المزايا النسبية من شأنه أن ييسر عملية فتح الأسواق أمام قدرات التصدير المتزايدة للبلدان النامية، التي تنشأ في سياق تحولها الاقتصادي. وتتعرف قواعد نظام التجارة الدولي بالحاجة إلى توفير معاملة تفضيلية وأكثر رعاية لصالح البلدان النامية في سياق المبادئ الأخرى الواردة في الإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي. ويجب أن تنعكس هذه الحاجة في سير عمل النظام:

(ج) تحرير التجارة في المنتجات المدارة والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية. ويجب أن يشمل ذلك وضع حد لتصاعد الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الأولية المجهزة:

(٤٣) انظر: الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رسالة «فوكس» الإخبارية، العدد ٤١، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

الميزانية في البلدان المانحة، وأن يوقر الاهتمام المتزايد بالبيئة والفقير العالمي فرصاً جديدة لتحقيق التعاون الإنمائي.

٤١ - وينبغي كذلك استكشاف إمكانيات جديدة لزيادة تدفق التمويل الإنمائي في التسعينات. وتتضمن هذه الإمكانيات اقتراحات بأن يخصص للتنمية جزء من الموارد التي قد يفرج عنها بفضل عملية نزع السلاح وتخفيض الإنفاق العسكري، وبأن يعاد، من خلال آليات ومنهجيات ملائمة، توظيف جزء من فوائض موازين مدفوعات البلدان المتقدمة النمو الكبيرة في البلدان النامية.

٤٢ - ولم يعد إقراض المصارف التجارية في أعقاب أزمة الديون يشكل مصدراً رئيسياً من مصادر التمويل الإنمائي. غير أن استئناف تقديم المصارف التجارية للقروض يعد ذا صلة بالمسألة في إطار الحلول الموضوعية لمشكلة الديون واحتياجات البلدان النامية على حد سواء، وبخاصة تلك التي لا تحصل على معونة تساهلية هامة. إن تنشيط النمو والإسراع به وتحسين البيئة الاقتصادية العالمية أمور سوف تساعد في إحلال الثقة في الجدارة الائتمانية للبلدان المقترضة وتيسير عودة رؤوس الأموال الهاربة. غير أنه يلزم كذلك إدخال تغييرات ابتكارية من أجل تطوير أدوات إقراض تساعد البلدان المقترضة على توقي عودة ظهور مشاكل خدمة الديون.

٤٣ - ويوسع الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي لا يولد الديون بوجه عام، أن يؤدي دوراً متزايد الأهمية كمصدر تمويل إنمائي، وبخاصة في وقت تنمو فيه التجارة الدولية وتتسع الأسواق وتتاح فرص جديدة بفضل التطورات العلمية والتكنولوجية. وتشكل الشركات عبر الوطنية في الواقع قنوات لنقل التكنولوجيا والتجارة الدولية والتسويق. وتسمى بلدان نامية عديدة إلى إيجاد مناخ استثماري إيجابي واعتماد قوانين استثمار ملائمة، بالقدر الذي يتفق مع أهدافها الوطنية.

٤٤ - ولا يرجح أن تلبى الاحتياجات من التمويل الإنمائي من خلال قنوات المساعدة الإنمائية الرسمية والقروض التي تقدمها المصارف التجارية والاستثمار الأجنبي الخاص المباشر دون سواها. ويمكن بل ويتعين أن تؤدي مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف دوراً رئيسياً في التسعينات في مجال التمويل الإنمائي. وبرغم الجهود المبذولة لزيادة موارد هذه المؤسسات لتلبية الاحتياجات الجديدة، فإنه سيتعين زيادتها إلى حد كبير في التسعينات. فموارد هذه المؤسسات أخذت تتخلف عن نمو الاقتصاد العالمي، وبخاصة عن أسواق رأس المال العالمية. وكان صافي القروض التي قدمها البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية في أواخر الثمانينات إلى عدد كبير من البلدان النامية ضئيلاً أو سلبياً. وينبغي تمكين هذه المؤسسات من الاضطلاع بدور الوساطة بين البلدان النامية وسوق رأس المال الدولي، الذي أنشئت من أجله. وينبغي أن تتسم مشروطة استخدام الموارد بالواقعية وأن تكون متمشية مع ضرورة ضمان استخدام البلدان المتلقية لتلك الموارد استخداماً فعالاً.

٤٥ - ويجب أن يتطور النظام النقدي والمالي الدولي في التسعينات وأن يستجيب لاحتياجات عالم متغير يدعو حالياً إلى قيام تعاون عالمي. وينبغي أن يصبح ذلك النظام مصدراً متزايد الأهمية للتمويل الإنمائي والسيولة الدولية على حد سواء. وينبغي أن يوقر ذلك النظام مزيداً من الاستقرار لأسعار الصرف والقدرة على التنبؤ بها. وينبغي أن يكون للبلدان النامية تأثير أكبر على القرارات التي تمس مصالحها بصورة حيوية.

السوق المتغيرة . ويجب أن تستهدف الاستراتيجية تحسين عمل أسواق السلع الأساسية ، مع زيادة الوضوح وتبينة ظروف أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ . وهناك مجال لتحسين سياسات السلع الأساسية بعدد من الطرق .

٥٢ - والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية يهدف إلى تحسين عمل أسواق السلع الأساسية من خلال اتفاقات تتصل بالسلع الأساسية تعقد بين المنتجين والمستهلكين بدعم من الصندوق المشترك للسلع الأساسية . وقد ثبت أن من الصعب التفاوض وإعادة التفاوض بشأن هذه الاتفاقات في الاقتصاد العالمي السريع التغير في الثمانينات ، كما أن بعض الاتفاقات القائمة قد فشلت . ومنذ ذلك الحين ، لم يتحقق تقريباً أي تحسن دائم في معظم أسواق السلع الأساسية ، ولا تزال الحاجة ملحة إلى اتخاذ إجراء تصحيحي . واتفاقات السلع الأساسية بين المنتجين والمستهلكين التي تحسن استقرار الأسواق ووضوحها وسير عملها ، وتبين اتجاه الأسواق على المدى الطويل ، يفيد منها المنتجون والمستهلكون على حد سواء . وينبغي بذل جهود للتفاوض أو إعادة التفاوض بشأن اتفاقات من هذا النوع في التسعينات . وفي هذا السياق ، أنشئت النافذة الأولى للصندوق المشترك لغرض محدد هو دعم هذه الاتفاقات الدولية المتعلقة بالسلع الأساسية .

٥٣ - وتوسيع اقتصادات البلدان النامية وزيادة مساهمتها في تجهيز وتسويق وتوزيع سلعها الأساسية هما من الأمور ذات الأهمية البالغة . وينبغي أن تستخدم النافذة الثانية للصندوق المشترك للسلع الأساسية استخداماً فعالاً في هذا الصدد ، لاسيما للمساعدة التقنية ولبرامج التنوع الأفقي والرأسي في نطاق برامج محددة للسلع الأساسية ، ولاسيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً . وينبغي أيضاً أن تكون عملية التنوع مدعومة من خلال تحسين الوصول إلى الأسواق بالنسبة للسلع الأساسية الأولية والمجهزة . وبإمكان التعاون فيما بين البلدان النامية أن يقوم أيضاً بدور هام في عمليات تجهيز السلع الأساسية ونقلها وتسويقها .

٥٤ - ويمثل التمويل التعويضي وسيلة هامة من وسائل تدعيم البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نمواً لتخفيف وطأة النقص في حصائل الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية . ولذلك ينبغي تعزيز برامج التمويل التعويضي القائمة ، ولاسيما مرفق التمويل التعويضي والطارىء التابع لصندوق النقد الدولي ، حسبما يكون مناسباً .

٦ - العلم والتكنولوجيا ، والسياسات والتدابير الصناعية ، والزراعة

٥٥ - تشمل المتطلبات الأساسية لتنشيط التنمية خلال التسعينات إيجاد حل لمشكلة الديون ، وتوفير تدفقات كافية من الموارد ، وتبينة بيئة داعمة في مجالي التجارة الدولية وأسواق السلع الأساسية . بيد أن التسارع المطرد لعملية التنمية لن يحدث ما لم تُقَدِّم البلدان النامية على تحديث وتحويل قطاعي الصناعة والزراعة لديها والمشاركة في التقدم الذي أصبح ممكناً بفضل المنجزات المحققة في ميدان العلم والتكنولوجيا . ولا بد للسياسات الوطنية في هذه المجالات من أن تعكس خصوصية الحالات التي تصدى لها . غير أن الكثير من المسائل يشمل جوانب استراتيجية لها في هذا الصدد أهمية واسعة النطاق . وهذه المسائل مبيّنة في الفقرات التالية كدليل تستهدي به الجهود الوطنية وكذلك جهود الدعم التي يمكن ، وبإلزام ، بذلها عن طريق التعاون الإنمائي الدولي . والميادين التي تستهدفها هذه الجهود يوجد فيها كلها تقريباً مجال ، وحاجة أيضاً ، إلى تقديم المساعدة الداعمة المالية والتقنية من الحكومات المانحة ومؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف والوكالات الدولية . وهناك أيضاً إمكانات واحتياجات تقتضي التعاون فيما بين البلدان النامية .

(د) إخضاع تجارة المنسوجات للقواعد العادية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ؛

(هـ) تخفيض الدعم والحماية في ميدان الزراعة بشكل مطّرد وبدرجة كبيرة ؛

(و) التنفيذ الفعّال والتحسين المناسب لنظام الأفضليات المعمم ، وتوسيع نطاق تغطية المنتجات ، والمعاملة القائمة على الإعفاء من دفع الرسوم الجمركية والأخذ عند تطبيقه بمبدأ عدم المعاملة بالمثل وعدم التمييز ؛

(ز) اتخاذ تدابير لضمان ألا يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي وإقامة كتلتات تجارية إلى إعاقة نمو التجارة العالمية ، وأن تتماشى هذه التدابير مع قواعد مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . ومن الضروري بصورة خاصة ضمان ألا تؤدي هذه التطورات إلى إقامة حواجز إضافية أمام صادرات البلدان النامية ؛

(ح) تقييد جميع الأطراف المتعاقدة تقييداً تاماً بقواعد ومبادئ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٤٩ - وينبغي أن تسعى البلدان النامية إلى تحرير أنظمتها التجارية بشكل يتماشى مع أهدافها الإنمائية بغية تحسين فعالية ومرونة اقتصاداتها ومشاركتها في الاقتصاد العالمي . وينبغي أن توفر فرصاً تجارية فيما بينها وتروج عملية التصنيع بشكل أسرع ، لاسيما من خلال التنفيذ الفعلي للنظام العالمي للأفضليات التجارية . وهناك إمكانية كبرى للتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، وينبغي بذل جهود جديدة خلال التسعينات لوضع ترتيبات فعّالة فيما بينها لإقامة أسواق إقليمية ودون الإقليمية .

٥٠ - إن الاختتام الناجح والمتوازن لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، التي تهدف إلى تدعيم النظام التجاري الدولي ، أمر أساسي لإحراز تقدم في التسعينات . وينبغي لدى معالجة القضايا الجديدة ، التي مازالت حتى الآن خارج نطاق قواعد النظام ، مراعاة البعد الإنمائي وحاجة البلدان النامية إلى بناء قدراتها الخاصة . وينبغي مواصلة وتوسيع الحوار والمفاوضات بشأن التحسينات اللازمة في النظام التجاري الدولي في التسعينات . وينبغي أن يركز الحوار في جملة أمور على تحقيق توازن منصف للمصالح بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وتعديل النظام وإصلاحه لضمان ارتباطه بالأنماط المتغيرة للتجارة الدولية ، والحاجة إلى ضمان تنسيق أكبر بين التجارة الدولية والسياسات المالية .

## السلع الأساسية

٥١ - تمثل معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية جانباً هاماً من البيئة الاقتصادية الدولية للتنمية . وقد شكّل الانخفاض الحاد في مستويات أسعار السلع الأساسية وفي حصائل صادرات البلدان النامية من هذه السلع عنصراً هاماً في تباطؤ عملية التنمية في العديد من البلدان النامية في الثمانينات . وقد أسهم التغير التكنولوجي ، إلى حد ما ، في تدهور الاتجاه الطويل الأمد للطلب على بعض السلع الأساسية ، إلا أن النمو البطيء وانعدام الاستقرار في الاقتصاد العالمي واستمرار زيادة العرض كانت عوامل ذات أهمية بالغة . وسوف تواصل صادرات السلع الأساسية القيام بدور رئيسي خلال التسعينات في اقتصادات معظم البلدان النامية وستظل لها أهمية بالنسبة لحصائل صادراتها ولعيشتها . وبالنسبة لهذه البلدان ، سيكون تنشيط التنمية خلال العقد أمراً صعباً نظراً للضعف المستمر في قطاعاتها المتصلة بالسلع الأساسية ومعدلات التبادل التجاري ، وسيقتضي استجابة مرنة ، من جهة العرض ، لظروف

## العلم والتكنولوجيا

## السياسات والتدابير الصناعية

٦٢ - يجب أن يكون تعجيل عملية التصنيع عنصراً رئيسياً في عملية التحويل الاقتصادي في معظم البلدان النامية وفي عملية تنشيط التنمية في التسعينات. وبالنظر إلى محدودية الزراعة كوسيلة لتوفير مزيد من العمالة ومزيد من الإيرادات الخارجية، يتضح أن التصنيع أمر لا غنى عنه لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على أساس مطرد. كما أن التصنيع هو الذي يمكن أن يتيح للبلدان النامية أن تستفيد من الفرص الكثيرة التي يوفرها تقدم العلم والتكنولوجيا وتوفرها الأسواق الدولية. ولذلك فإنه يجب أن تكون السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز عملية التصنيع بنداً رئيسياً في الاستراتيجية.

٦٣ - وفيما عدا بعض الاستثناءات الواضحة، فإن الصناعة التحويلية في كثير من البلدان النامية قد مرت خلال فترة الثمانينات بمرحلة ركود. وقد عانت هذه البلدان نقصاً مرئياً في استغلال الطاقة الصناعية القائمة، ونقصاً في الصيانة، كما عانت من القيود على الاستيراد ومن التكنولوجيات العتيقة. وقد تفاقمت هذه المشاكل في بعض الأحيان بفعل سوء الإدارة. وبالنسبة لهذه البلدان، يجب أن يكون إصلاح قطاعاتها الصناعية والقضاء على نقص استغلال الطاقات من الأهداف ذات الأولوية. ومن الواضح أن معدل التصنيع سيكون متبايناً فيما بين البلدان، ولكن بالنسبة لكثير منها، وبخاصة البلدان التي انتكست فيها الصناعة التحويلية في الثمانينات، توحى الخبرة السابقة المكتسبة بأنه ينبغي أن يكون الهدف هو زيادة ذلك المعدل زيادة ملموسة، إلى ما يتراوح مثلاً بين ٨ في المائة و ١٠ في المائة.

٦٤ - وستلزم التقدم الصناعي توفّر استشارات متصلة اتصالاً مباشراً بزيادة طاقة الصناعة التحويلية. ويعتمد ذلك التقدم أيضاً على تحسين وتحديث الهياكل الأساسية في بعض المجالات مثل الاتصالات والنقل، والطاقة الكهربائية، والأنشطة المصرفية والتمويلية. كما أنه يعتمد على توفر إطار من السياسات الداعمة في المجالين المالي والنقدي. ولا يقل عن ذلك أهمية أن ذلك التقدم يعتمد اعتماداً حاسماً على توفر المهارات الإدارية والتقنية وعلى توفر قوة عاملة مدربة تتحلّى بالكفاءة. ولا بد للتنمية الصناعية أيضاً من أن تستفيد من الصلات القائمة مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، ولاسيما القطاع الريفي الذي يمكن أن يوفر للنمو الصناعي ما يلزمه من المواد والأسواق. ويجب أن تشكل هذه المواضيع جزءاً لا يتجزأ من السياسات والتدابير التي يلزم أن تتخذها البلدان النامية لتحقيق التقدم الصناعي خلال العقد. غير أن هناك أيضاً بعض المسائل الرئيسية الأخرى المتعلقة بالسياسات لها أهمية رئيسية لسرعة التقدم في التصنيع وقد تقتضي اتخاذ توجهات جديدة. ويرد أدناه عرض عام لهذه المسائل.

٦٥ - وإحدى هذه المسائل تتعلق بالتناسب بين الدورين اللذين يضطلع بهما القطاعان العام والخاص. وفي الماضي عمدت بلدان نامية كثيرة، مدفوعة بالرغبة في تعجيل عملية التصنيع وبها واجهته من ضعف القطاع الخاص وقلّة خبرته، إلى إنشاء مؤسسات للصناعة التحويلية تملكها وتديرها كيانات حكومية وتمتتع بدرجة كبيرة من الحماية. وقد أظهرت التجربة أن هناك حدوداً لما يمكن الوصول إليه باتباع هذا النهج، وبخاصة عندما تكون الطاقات الإدارية منهكة. والمؤسسات التي تديرها الدولة يمكن أن يعوقها جمود البيروقراطية ونقص كفاءتها، وأن تعجزها المرونة والقدرة التنافسية والقوة الابتكارية. وقد نمت قدرات القطاع الخاص في كثير من البلدان ومن ثم أصبح هناك مجال واسع لزيادة إسهام القطاع الخاص في أي عملية تصنيع نشطة. وينبغي تشجيع نشاط تنظيم المشاريع التجارية الحرة على جميع المستويات لأغراض إقامة

٥٦ - يرتبط تنشيط التنمية على أساس مطرد في عقد التسعينات بقدرة البلدان النامية على المشاركة في حركة التقدم السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا التي تميزها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة والتي ستستمر مستقبلاً. وقد أصبحت المعرفة حالياً من العوامل الحاسمة التي تتحكم في التقدم الاقتصادي. ولا تزال فجوة المعرفة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعاً، ولذا هناك حاجة إلى اتباع سياسات واتخاذ تدابير تساعد على تضييق هذه الفجوة على مدى العقد القادم. ويجب بالتالي على الدول النامية أن تولي أولوية عالية لزيادة طاقتها وقدراتها الذاتية في هذا المجال.

٥٧ - والاضطلاع بالتنمية والتحديث في بيئة تشهد تقدماً سريعاً في العلم والتكنولوجيا يقتضي إنشاء الكوادر العلمية وتعزيزها والارتقاء بمهارات القوى العاملة. وينبغي للبلدان النامية أن تركز في خططها وسياساتها على السياسات والتدابير التي تعزّز قدرتها العلمية والتكنولوجية وأن تركز موارد كافية لتحقيق هذا الهدف. ويجب أن يمتد نطاق هذه السياسات من توسيع وتكييف النظم التعليمية في تلك البلدان، بما فيها نظم التعليم المهني، إلى بناء قدرات البحث والتطوير العلمية والتكنولوجية.

٥٨ - وينبغي أن تهدف السياسات والتدابير المتخذة في هذا الميدان إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على استغلال التطورات العلمية والتكنولوجية الواردة من الخارج، وكذلك قدرتها على تعديل وتكييف هذه التطورات كي تلائم الأحوال المحلية. كما ينبغي لهذه السياسات أن تعنى بالتكنولوجيات التقليدية التي يمكن تطويرها بوصفها وسيلة لزيادة الإنتاجية.

٥٩ - وبناء القدرة العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية يستلزم حصولها على المساعدة الخارجية في مجالات البحث والتطوير، وإنشاء وتعزيز المؤسسات العاملة في ميدان العلم والتكنولوجيا، ونشر التكنولوجيات الجديدة، وتدريب الكوادر العلمية. وينبغي ألا يُعزّز ضد البلدان النامية فيما يتعلق بسعيها إلى الوصول تجارياً إلى منجزات العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. والقنوات التجارية الصالحة لاستيراد التكنولوجيا، ومن بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، تتسم بأهمية خاصة في هذا الصدد، ومن ثم ينبغي الاستفادة منها على أساس أحكام وشروط ملائمة. وفيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا ونقلها بشروط تساهلية وتفضيلية، وخصوصاً إلى البلدان النامية، ينبغي دراسة طرائق فعّالة بغية تنفيذ وتعزيز الاستفادة والنقل قدر الإمكان.

٦٠ - وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يستعرض الطرق التي يمكن بها لنظام الملكية الفكرية أن يصبح وسيلة أكثر فعالية لتشجيع التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، والتي يمكن بها حماية الملكية الفكرية حماية فعّالة. وينبغي كذلك استكمال الأعمال المتعلقة بالدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا.

٦١ - وهناك مجال واسع للتعاون فيما بين البلدان النامية في ميدان تنمية العلم والتكنولوجيا. ويمكن للبلدان النامية أن يساعد بعضها بعضاً عن طريق إنشاء مؤسسات ومراكز مشتركة للبحث والتدريب، والاضطلاع بمشاريع مشتركة للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا، وتوفير تلك البلدان بعضها لبعض مرافق للتعليم في مجال العلم والتكنولوجيا، وعن طريق تبادل المعلومات. ويجب أن يحتل العلم والتكنولوجيا موضعاً بارزاً في برامج التعاون فيما بين البلدان النامية على الصعيد العالمي وكذلك على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

على السياسات والتدابير الرامية إلى زيادة الناتج الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي والاعتماد على الذات في مجال الأغذية .

٧٦ - وينبغي أن يكون الهدف الأساسي للسياسة الزراعية هو الانتقال من نظام الزراعة التقليدي ، الذي يكون أحياناً على مستوى الكفاف ، إلى نظام الزراعة الحديثة . وفي كثير من البلدان النامية تتعرض الأراضي المتاحة لضغوط عالية بالفعل ، كما أنه توجد حدود لما يمكن تحقيقه عن طريق توسيع المساحة المستخدمة في الزراعة . وحينما لاتزال توجد إمكانيات لذلك ، يمكن اتخاذ تدابير لاستغلال أراضي جديدة في الزراعة عن طريق برامج الري واستيطان الأراضي ، شريطة توافي الآثار البيئية السلبية ، كالتالي يمكن أن تنجم عن الإفراط في إزالة الأحرار . بيد أن التقدم في الزراعة يعتمد اعتماداً كبيراً في معظم الأحوال على زيادة إنتاجية الأراضي المستغلة في الزراعة بالفعل . ويمكن أن يكون المجال واسعاً لذلك نظراً إلى الفجوة ، التي كثيراً ما تكون واسعة ، بين الإنتاجية الحالية والإمكانات التقنية .

٧٧ - وتوجد عدة مكونات هامة للسياسات والتدابير اللازمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين . وسيسهم حدوث نمو سنوي في الإنتاج الغذائي ، في حدود معدل ٤ في المائة في المتوسط ، مساهمة كبيرة في الأمن الغذائي ودعم التنمية الزراعية - الصناعية . بيد أن التنوع الكبير في حالات البلدان يعني أنه لا توجد طائفة واحدة من السياسات التي يمكن تطبيقها عموماً . وسيعتمد النجاح في كثير من الأحيان على إزالة القيود الرئيسية التي تختلف كثيراً من بلد إلى آخر . ومع هذا ، فإن السياسات والتدابير التي تستند إلى الاعتبارات الواردة أدناه ستكون قابلة للتطبيق على نطاق واسع .

٧٣ - ويتطلب النجاح في تحقيق إمكانية زيادة الإنتاجية الزراعية وجود أعداد من المزارعين تتوفر لديهم المعرفة والحوافز والوسائل اللازمة لتحقيق هذا الغرض . ويتطلب تحسين معرفة الفلاحين ومهاراتهم نشر التكنولوجيا ذات الصلة بالممارسات الزراعية واستعمال نوعيات محسنة ، فضلاً عن استمرار تطوير وتكييف التكنولوجيا عن طريق البحوث . ويبرز هذا أهمية كل من جهود وخدمات الإرشاد الفعالة والتدابير الرامية إلى تعزيز قدرات مؤسسات البحوث . ويعتمد النجاح في الأخذ بأساليب وتكنولوجيا أفضل اعتماداً حاسماً على الحوافز التي تربط استخدام الأساليب المتفوقة باحتياجات تحسين المزارعين لمستوى معيشتهم . وحافز السعر مهم للغاية ولاسيما في سياق التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة الحديثة . والسياسات التي تخفض أسعار الناتج الزراعي بغية حماية أو دعم تكاليف معيشة السكان عموماً كثيراً ما تؤدي إلى عكس الأثر المنشود . أما الإطار السياسي الذي يسمح بأسعار أكثر واقعية تعكس حالات السوق على نحو أفضل فكنياً ما يؤدي إلى نتائج أفضل . ويجب أن يزيل هذا الإطار أيضاً أوجه القصور في التسويق والتوزيع والتخزين التي تؤدي إلى وجود فجوة هائلة بين أسعار التجزئة وأسعار المزارع .

٧٤ - ويجب أيضاً أن يتمكن المزارعون من الوصول إلى وسائل زيادة الإنتاجية الزراعية . وكثيراً ما تكون الوحدات الاقتصادية من الأراضي ونظم الحياة الآمنة شروطاً أساسية للتقدم في المجال الزراعي . ومن بين الشروط الأساسية الأخرى توفير تسهيلات الري ووجود هياكل أساسية قوية بالنسبة للنقل والاتصالات والطاقة فضلاً عن غيرها من الخدمات التي تتغلب على بُعد المناطق الريفية . ووجود شبكة قوية من العمليات المصرفية والائتمانية الريفية ذو أهمية حيوية أيضاً لمساعدة المزارعين في الحصول على عناصر الإنتاج وتوظيف الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاج .

٧٥ - ويلزم للسياسات والتدابير الرامية إلى زيادة الإنتاج الزراعي أن تراعي الصلات القائمة بين الزراعة وقطاعات الاقتصاد الأخرى .

الصناعات . وهناك عادة إمكانية قوية لتنمية صناعات متوسطة وصغيرة يمكن أن تسهم أيضاً في زيادة فرص العمالة في المناطق الحضرية والريفية معاً . وحينما تكون الصناعات خاضعة للملكية العامة ، ينبغي تحسين الكفاءة عن طريق اتخاذ تدابير تكفل زيادة مرونتها وقدرتها على الاستجابة للأحوال المتغيرة .

٦٦ - وهناك مسألة أخرى هي مسألة الإنتاج الصناعي لأغراض التصدير ، الذي يختلف عن الإنتاج للأسواق المحلية ولأغراض الاستعاضة عن الواردات . وإنشاء صناعات تزود الأسواق المحلية أمر مستصوب نظراً إلى قرب الأسواق والروابط القائمة مع القطاعات الأخرى وكذلك من أجل خفض الاعتماد على الخارج . غير أنه كثيراً ما توجد حدود لما يمكن أن تصل إليه الصناعات الموجهة إلى الاستعاضة عن الواردات ، ولاسيما حينما تكون الأسواق صغيرة . وفي هذه الحالات ، تؤدي السياسات القائمة على الإفراط في الاستعاضة عن الواردات وعلى الدعم بواسطة الحواجز الجمالية العالية إلى ارتفاع التكلفة ونقص الكفاءة . والإنتاج من أجل التصدير هو إحدى وسائل التغلب على هذه القيود . وهذا النوع من الإنتاج يكاد يكون حتمياً حينما يكون المجال محدوداً أمام زيادة الصادرات الزراعية . وهو أيضاً وسيلة لمجاراة التقدم التكنولوجي والتكامل على نحو أوثق مع الأسواق العالمية حيث إن الصادرات تستلزم توفر الكفاءة والقدرة التنافسية .

٦٧ - وتحقيق هدف التصنيع يستلزم بناء الملكية المحلية والقدرات الوطنية الإدارية والتكنولوجية . بيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يسهم إسهاماً مهماً في عملية التصنيع . فهذا النوع من الاستثمار ليس مصدراً لموارد إضافية فحسب ، بل هو أيضاً وسيلة للوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والمهارات والأسواق . وينبغي للقواعد والأنظمة التي تطبقها البلدان النامية أن تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على نحو يكفل تعزيز المصالح المتبادلة . والقيود التي تعرقل تدفق الموارد الخارجية من مصادر أخرى تضيء مزيداً من الأهمية على الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه وسيلة لزيادة هذا التدفق .

٦٨ - ويرتبط تقدم التصنيع في البلدان النامية وتقدم التنمية المتطلعة إلى الخارج بوجه عام ارتباطاً وثيقاً بتوفر الانفتاح وعدم التمييز في الأسواق الدولية . وتنفيذ التدابير اللازمة في هذا المجال ، كما هي معروضة في الفرع المتعلق بالتجارة الدولية ، مثل خفض الحواجز والتدابير الجمركية وغير الجمركية لتعزيز التكيف الهيكلي في البلدان المتقدمة النمو ، يشكل جزءاً هاماً من استراتيجية التصنيع .

٦٩ - ويمكن أيضاً تعزيز التقدم الصناعي في البلدان النامية بدرجة ملموسة عن طريق التعاون فيما بين تلك البلدان على الصعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية . ويجب أن تشمل أهداف السياسات والتدابير الرامية إلى تعزيز التصنيع في فترة التسعينات تحقيق التكامل بين أسواق البلدان النامية ، وإقامة المشاريع المشتركة ، وإنشاء برامج للتدريب والارتقاء بالمهارات .

## الزراعة

٧٠ - ستظل الزراعة بالنسبة لكثير من البلدان ، بما تقدمه من مساهمة كبيرة في الاقتصاد الوطني ، الوسيلة الأساسية لتنشيط النمو الاقتصادي خلال التسعينات . وبقدر اعتماد البلدان على تصدير السلع الأساسية الزراعية إلى الأسواق العالمية ، سيكون إحراز التقدم مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ التدابير الموجهة أعلاه والرامية إلى تعزيز التجارة الدولية في ميدان السلع الأساسية . غير أن الإنتاج الزراعي في البلدان النامية عليه أيضاً أن يفي باحتياجات الإنتاج للأسواق المحلية من الأغذية وغيرها من المنتجات اللازمة للسكان المزارعين وغير المزارعين . ومن ثم فإن تعجيل التنمية يقتضي تركيزاً خاصاً

فحسب أن تظهر في الجهود الوطنية بل أن يعززها المجتمع الدولي كذلك عن طريق الدعم المالي والتقني .

#### ٦ - استئصال شأفة الفقر والجوع

٧٩ - إن المجتمع الدولي ، إذ يلمس حدة مشاكل الفقر في البلدان النامية ، متفق على أن الهدف المتمثل في استئصال شأفة الفقر هو هدف ذو أولوية عليا . ومن المشجع ظهور توافق عام في الآراء على الاستراتيجيات الواجب اتباعها تحقيقاً لهذا الهدف .

٨٠ - ويتطلب هدف استئصال شأفة الفقر وضع سياسات وتدابير على جبهتين واسعتي النطاق . فهو يتطلب ، في المقام الأول ، اتباع أسلوب للتنمية يوزع فيه التقدم الاقتصادي على أوسع نطاق ممكن ولا يتركز بصورة مفرطة على بضعة أماكن وقطاعات أو مجموعات محدودة من السكان . ويتطلب أيضاً ، بقدر عدم وصول هذه العملية إلى الفقراء والقطاعات المستضعفة من السكان ، برامج وأعمالاً خاصة وتكميلية تستهدف مباشرة تحقيق فوائد تعود على هذه المجموعات .

٨١ - وتوفير العمالة وتوليد الدخل عن طريق الأعمال المنتجة وسيلة رئيسية للقضاء على الفقر نظراً لأن عدم وجود دخل كاف بسبب عدم حياة الأراضي أو عدم توفر فرص العمل هو سبب رئيسي للفقر . ولذا فإن وضع البرامج والعمليات الإنشائية التي توفر العمالة على نطاق واسع يمثل حاجة أساسية . ويجب أن تكون القطاعات والمناطق التي تجري فيها عملية التنمية ، والتكنولوجيا المعتمدة ، ذات تأثير كبير على العمالة . ويجب أن يكون هذا اعتباراً هاماً في إقامة توازن بين النمو في مجالات الزراعة والصناعة والتشييد وخدمات الخدمات . وينبغي أن يكون توفير العمالة وتوليد الدخل عن طريق تنشيط قطاع الاقتصاد غير الرسمي وعن طريق التوسع في أنشطة العمل الحر جزءاً هاماً من سياسات تحسين الدخل والقضاء على الفقر .

٨٢ - والتقدم في عملية التنمية ، حتى عندما يحدث على نطاق واسع ، يمكن أن يفشل قطاعات هامة رئيسية من السكان ، لاسيما أفقر السكان وأضعفهم . ولذا يغلب على الظن أن البرامج والتدابير الخاصة الموجهة مباشرة إلى زيادة الدخل الفعلي ستكون ضرورية . ويمكن أن تتضمن هذه البرامج والتدابير توفير الأغذية وغيرها من الأساسيات الرخيصة والمدعومة فضلاً عن دعم دخول الفقراء والمعوزين . ويمكن أن تتضمن أيضاً برامج تدريب وتعبئة اليد العاملة من أجل المساعدة الذاتية المحلية وتطوير المجتمع المحلي وكذلك من أجل الإنتاج . وتقييم هذه البرامج صلة بين أنشطة استئصال شأفة الفقر والأنشطة المنتجة . كما أن توفير التسهيلات بتكلفة منخفضة في مجالات من قبيل الصحة والتعليم والنقل يعتبر أيضاً وسيلة لزيادة الدخل الفعلي للفقراء . وينبغي أن تمثل التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة التشرذم أو الإسكان الرديء جانباً رئيسياً آخر لبرامج استئصال شأفة الفقر . وتقتل زيادة عدد المشردين في كثير من البلدان النامية أحد المظاهر الخطيرة لتدهور الأحوال الإنسانية ، وينبغي أن يشكل تحسين المستوطنات البشرية على النحو المتفق عليه في الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠<sup>(٣)</sup> جزءاً من الجهود الحاسمة في هذا الميدان .

٨٣ - وتقتل المرأة والطفل فئة شديدة التأثر بشكل خاص في حالات الفقر . وينبغي أن ينصب تركيز سياسات وتدابير استئصال شأفة الفقر بصفة خاصة على احتياجاتها وأن تولي اهتماماً خاصاً للرعاية الصحية للأم والطفل والتغذية . كما أن الأمن الغذائي جانب رئيسي في محاربة الجوع والفقر ويتطلب اتباع نهج متكامل إزاء إنتاج الأغذية واستهلاكها .

وصلة الزراعة بالقطاع الصناعي هامة للغاية نظراً لأن الصناعة مصدر للمدخلات الزراعية والسلع الاستهلاكية للسكان الريفيين ، فضلاً عن أنها مصدر للطلب على المنتجات الزراعية . ويمكن للصناعات الزراعية الموجودة في المناطق الريفية أن توفر حافزاً للزراعة وكذلك مصدر عمالة لليد العاملة المستغلة استغلالاً ناقصاً . وبعبارة أعم ، توجد أيضاً صلة وثيقة بين إنتاجية المزارعين ومدى ونوعية الخدمات التعليمية والصحية والإسكان المتاح للسكان الريفيين .

٧٦ - وكثيراً ما توجد إمكانية كبيرة لتحسين مساهمة المرأة في التقدم الزراعي . وفي معظم البلدان النامية ، تشكل المرأة جزءاً هاماً من السكان النشطين في الزراعة وفي قوة العمل الزراعية . وينبغي للسياسات والتدابير الرامية إلى زيادة إنتاجية المرأة وزيادة اشتراكها في اتخاذ القرارات الرئيسية أن تزيد مساهمتها في الإنتاج وفي زيادة دخلها . ويمكن للخطط الرامية إلى الاعتدال على الذات في مجال الزراعة وفي تعبئة اليد العاملة لتنمية المجتمع المحلي والنهوض بالمهاكل الأساسية الريفية وصيانتها أن تقوم بدور هام في المسيرة نحو التقدم الزراعي .

٧٧ - وتوجد أيضاً حاجة إلى اتخاذ عدد من الخطوات على الصعيد الدولي . وينبغي أن يشكل التمويل من أجل الاستثمار في القطاع الزراعي والمساعدة التقنية جزءاً من برامج التعاون الإنشائي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء . وينبغي أن تكفل للبلدان النامية الاستفادة من أوجه التقدم في مجالات من قبيل التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية بتكاليف مناسبة . كما أن إزالة التشوهات القائمة في التجارة الدولية في الزراعة أمر جوهري أيضاً . وبشكل خاص ، يتطلب بلوغ هذا الهدف القيام بتخفيف كبير وتدرجي في دعم الزراعة وهمايتها - ويشمل ذلك النظم الداخلية ، وفرص الوصول إلى الأسواق ، والإعانات المقدمة للتصدير - لتفادي إلحاق خسائر كبيرة بالمنتجين الأكثر كفاءة ، خاصة في البلدان النامية . ويولى اهتمام خاص لتمخض جولة أوروغواي عن نتيجة ناجحة ومتابعتها متابعة فعالة في مجالات الزراعة ، والمنتجات المدارية . والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية ، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية الصافية الاستيراد للأغذية .

#### باء - الجوانب ذات الأولوية للتنمية

٧٨ - إن زيادة سرعة النمو الاقتصادي هدف أساسي للتسعينات . وهو شرط للتوسع في أساس موارد البلدان النامية ، ومن ثم للتحول الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي . بيد أن النمو الاقتصادي في حد ذاته لا يكفل توزيع فوائده توزيعاً منصفاً أو حماية البيئة المادية وتحسينها . ومع هذا ، فإذا استمر الفقر أو ازداد وجرى إهمال الحالة الإنسانية فإن القيود السياسية والاجتماعية ستزداد وتعرض الاستقرار في التسعينات وما بعدها للخطر . وبالمثل إذا ازداد الضرر اللاحق بالبيئة وازداد تدهورها فإن أساس الموارد الطبيعية للبلدان النامية ورفاه شعوبها سيلحق بها الضرر وسيصبح التقدم في مجال التنمية ذاتها أمراً لا يمكن الحفاظ عليه . ولذا يجب للاستراتيجية أن تولي اهتماماً خاصاً للسياسات والتدابير اللازمة في مجالات التخفيف من حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية والبيئة . ويجب أيضاً أن تولي اهتماماً خاصاً للمجالين المتصلين بذلك وهما نمو السكان والقضاء على الجوع . ويجب أن يشهد عقد التسعينات تحسناً كبيراً في الحالة الإنسانية في كل مكان وأن يقيم علاقة تميز متبادل بين النمو الاقتصادي والرفاه الإنساني . والحاجة إلى تدعيم هذه العلاقة هي في الواقع موضوع رئيسي من مواضيع هذه الاستراتيجية . ولا يجب

المجال في الحسبان الزيادة السريعة نسبياً في أعداد السكان الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة والتي تصاحب النمو السكاني الشائع في معظم البلدان النامية. وفي الواقع، لقيت أهداف العقد، المتمثلة في إتاحة الوصول العام إلى التعليم الأساسي وإتمام ٨٠ في المائة على الأقل من الفئة العمرية التي هي في سن الالتحاق بالمدرسة للتعليم الابتدائي، قبولاً عالمياً. ويتطلب هذا موارد كافية، مالية وإدارية على السواء، ورأسالية وجارية، من أجل توفير المرافق والمواد ومن أجل تعيين المدرسين. وفي الوقت نفسه هناك حاجة لضمان ألا يؤدي توسيع القاعدة التعليمية إلى تدهور النوعية، وأن يكون مدعوماً بسياسات لتدريب المدرسين والاحتفاظ بهم. ويتعين أيضاً أن يكون مضمون التعليم بالمرحلتين الابتدائية والثانوية متمشياً مع حاجة البلد إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ومن الهام، في إطار العمل الرامي إلى تلبية حاجات التعليم الأساسية، ضمان التنفيذ السريع للإعلان العالمي المتعلق بالتعليم للجميع الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع<sup>(٤٤)</sup>.

٨٩ - ويعطي الدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به المعرفة في تحديد التقدم الاقتصادي، في بيئة علمية وتكنولوجية عالمية سريعة التغير، سمة جديدة من الإلحاح لتغيير ورفع مستوى ملكات السكان العلمية والتكنولوجية والتنظيمية وفي مجال تنظيم المشاريع. وهذا يتطلب التركيز على التعليم العالي وعلى تطوير القاعدة المؤسسية لتدريب الكوادر الماهرة وكذلك على التدريب المهني. ويتطلب أيضاً سياسات وحوافز كفيلة بالإبقاء على الموظفين المهرة في بلدانهم على أساس طوعي. ويمكن أن تكون مهارات القوة العاملة على جميع المستويات مفتاح التقدم في التسعينات وما بعدها.

٩٠ - وفي ميدان الخدمات الصحية، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص للرعاية الصحية الأولية، وللوقاية من الأمراض المزمنة، وكذلك للأهداف الإنشائية العامة مثل المرافق الصحية، ومياه الشرب النقية، والتغذية. وسيساعد هذا على تخفيف العبء عن النظام الطبي العلاجي الذي تمل أعداد متزايدة للجوء إليه نتيجة للنمو السكاني والتعليم والتغيير الاجتماعي. وتحتاج السياسات والتدابير في ميدان الصحة إلى إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال. وقد وافق المجتمع الدولي بالفعل على أهداف عديدة للعقد. وتشمل هذه الأهداف خفض معدلات وفيات الأطفال الذين هم دون سن الخامسة بمقدار الثلث أو ٧٠ لكل ١٠٠٠ مولود حي (أيها ينقذ أرواحاً أكثر)؛ وخفض سوء التغذية فيما بين الأطفال الذين هم دون سن الخامسة بمقدار النصف؛ وخفض معدلات وفيات الأمهات بمقدار النصف. وينبغي التركيز على جوانب المشاركة والجوانب البيئية للرعاية الصحية عند تصميم البرامج. وينبغي أن يكون هناك أيضاً تركيز خاص على الوقاية من انتشار الأوبئة وغيرها من الأمراض التي تعتبر مستوطنة في بلدان نامية عديدة. وهناك حاجة كذلك إلى اتخاذ خطوات عاجلة للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها.

(٤٤) التقرير الختامي للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع: تلبية احتياجات

التعليم الأساسية، جومتين، تايلند، ٥ - ٩ آذار/مارس ١٩٩٠، اللجنة المشتركة بين الوكالات (برنامج الأمم المتحدة الإنشائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، البنك الدولي) للمؤتمر العالمي المعني بالتعليم للجميع، نيويورك، ١٩٩٠، التذييل الأول.

٨٤ - والسياسات والتدابير الموجهة بالتحديد نحو استئصال شأفة الفقر يجب أن تستهدف بدقة الجزء المحتاج من السكان. والتسهيلات والخدمات المدعومة ذات النطاق العام التي تعود بالفائدة على فئات غير محتاجة هي في العادة مكلفة وتتسبب في إجهاد مفرط للموارد المحدودة المتاحة للبلدان النامية. كما أن الإعانات ذات الطابع العام يمكن أن تسهم في تشويه حقيقة الأسعار، ويمكن في حالة الأغذية أن يكون لها أثر معاكس على حوافز الإنتاج المحلي.

٨٥ - ولكي تنخلص البلدان النامية من حالات الفقر المفرط ولاسيما الجوع والعوز فإنها ليست في حاجة إلى انتظار حدوث التحول في الدخل الفردي. فقد نجحت بعض البلدان النامية التي ينخفض فيها الدخل الفردي في الحصول على نتائج حسنة نسبياً في المجال الاجتماعي. غير أنه توجد حاجة على المدى البعيد إلى تحقيق النمو الاقتصادي لرفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر. أما فترات الركود الطويلة أو النمو المنخفض فقد تجعل من الصعب الحفاظ على المكاسب الأولية في المجال الاجتماعي.

٨٦ - ومحاربة الفقر هي المسؤولية المشتركة لجميع البلدان. واستئصال شأفة الفقر، فضلاً عن الأهداف الإنسانية والاجتماعية الواسعة النطاق من قبيل إحراز تقدم في نوعية التنمية والمشاركة على نطاق واسع، وتوفير عدد أكبر من الخيارات، وإتاحة فرص أفضل لجميع الرجال والنساء، يتطلب وينبغي أن يتوفر له الدعم الكامل من المجتمع الدولي. والمحد بصورة كبيرة من الجوع وسوء التغذية في تناول اليد. وثمة مجال كبير لتوفير المساعدة الدولية من الأغذية بما يتجاوز حالات الطوارئ. ويجب على الدول الأعضاء أن تنفذ الاتفاقات التي جرى إبرامها بالفعل ببذل جميع الجهود لتلبية أربعة أهداف في أثناء العقد:

(أ) القضاء على الجوع والوفاة الناجمة عن المجاعات؛

(ب) الحد بدرجة كبيرة من سوء التغذية والوفيات فيما بين الأطفال؛

(ج) الحد بصورة ملموسة من الجوع المزمن؛

(د) القضاء على أمراض التغذية الرئيسية.

## ٢ - تنمية الموارد البشرية والمؤسسات

٨٧ - تتفاعل تنمية الموارد البشرية أوثق تفاعل مع عملية التحوّل الاقتصادي والتكنولوجي. وهي تغطي، بالمعنى الواسع، مجموعة كبيرة من الأنشطة تحرر الطاقة الخلاقة للفرد وتحدد أسلوب التنمية. وعلى كل بلد أن يختار نهجه فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية والمؤسسات وفقاً لأولوياته الوطنية، وقيمه وتقاليد وثقافته، ومرحلة التنمية فيه. بيد أن التعليم والصحة يعدان جانبيين أساسيين لتنمية الموارد البشرية ويتعين أن يلقيا اهتماماً خاصاً.

٨٨ - والتعليم حاجة إنسانية أساسية وهو كذلك شرط أساسي ومسبق لتحقيق الأهداف الأخرى للتنمية. وتحدد المهارات التعليمية للقوة العاملة إلى حد كبير القوة التنافسية للبلد وقدرته على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة والمتطورة. وفي عدد من البلدان النامية، انخفضت نفقات التعليم بالأرقام المطلقة أو النسبية خلال الثمانينات إزاء خلفية الوضع الاقتصادي المتدهور، وترتب على ذلك تدهور نوعية التعليم. وهناك حاجة إلى توجيه الانتباه، في ضوء أوضاع كل بلد، إلى كل جانب من جوانب النظام التعليمي. ويحتاج نحو الأمية تركيزاً خاصاً، بما في ذلك محوها لدى النساء. وقد حدد المجتمع الدولي بالفعل هدفاً يتمثل في خفض الأمية فيما بين الراشدين بمقدار الثلث على الأقل خلال العقد. ولكن وجود قاعدة سليمة للتعليم الابتدائي والثانوي يعد شرطاً أساسياً. ويتعين أن تأخذ السياسات والتدابير في هذا

٩١ - وينبغي للبلدان النامية تكثيف جهودها من أجل تخصيص موارد كافية للبرامج السكانية.

#### ٤ - البيئة

٩٦ - يشير التهديد الراهن للبيئة قلقاً عاماً لدى الجميع. وينبغي لكل البلدان أن تتخذ إجراءات فعّالة لحماية البيئة والنهوض بها وفقاً لقدرات ومسؤوليات كل بلد منها، مع مراعاة الاحتياجات المحددة للبلدان النامية. ونظراً لأن البلدان المتقدمة النمو هي المصادر الأساسية للتلوث، فإنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ التدابير المناسبة على وجه الاستعجال. وتحقيق البلدان النامية للنمو الاقتصادي والتنمية مسألة أساسية من أجل التصدي لمشاكل تدهور البيئة وهمايتها. ولذلك ينبغي توجيه موارد مالية جديدة وإضافة إلى البلدان النامية. كما ينبغي النظر في إتاحة طرائق فعّالة للوصول بطريقة مواتية إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها، لاسيما إلى البلدان النامية، بما في ذلك توفير شروط تساهلية وتفضيلية.

٩٧ - وقد حددت الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٢٢٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ أهدافاً هامة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية لعام ١٩٩٢. وينبغي تحقيق هذه الأهداف.

رابعاً - الحالات الخاصة ومن بينها حالات أقل البلدان نمواً

٩٨ - منذ ما يزيد على عقدين، وضعت الأمم المتحدة معايير لتحديد البلدان التي تعد أضعف البلدان من الناحية الاقتصادية من بين البلدان النامية والتي تواجه أصعب المشكلات الهيكلية. وقد كان هناك إقرار بأن تلك البلدان، التي سُميت أقل البلدان نمواً، تحتاج إلى تدابير دعم خاصة من المجتمع الدولي في الجهود التي تبذلها لتحويل اقتصاداتها ولتحسين آفاق التنمية القابلة للإدامة فيها. وفي عام ١٩٨١، اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً<sup>(٤٥)</sup>، الذي ووفق فيه على عدد من التدابير لدعم عملية التنمية في هذه البلدان. وقد شملت هذه التدابير تحديد هدف يتمثل في تخصيص ما نسبته ١٥٪ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لتقديم المعونة التساهلية لأقل البلدان نمواً.

٩٩ - غير أن تلك البلدان نفسها وبلداناً أخرى من بين أفقر وأضعف البلدان قد تضررت أشد الضرر بالصعوبات التي ظهرت في الثمانينات على المسرح الاقتصادي العالمي. وطبقاً للمعيار الذي اعتمد في البداية فإن عدد البلدان التي تدخل في فئة أقل البلدان نمواً قد زاد من ٢٤ بلداً في عام ١٩٧٢ إلى ٤٦ بلداً في عام ١٩٩٠ وذلك بدلاً من أن ينخفض نتيجة لتحقيق تنمية ناجحة. ولم تكن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي لدعم أقل البلدان نمواً كافية لمعادلة العوامل السيئة التي تعرضت لها التجربة الإنشائية لتلك البلدان في الثمانينات. وفي ضوء التطورات الحادثة في الاقتصاد العالمي، فإن هناك خطراً بأن تصبح تلك البلدان بلداناً أكثر هامشية، الأمر الذي يدعو إلى تلافي هذا الخطر على وجه الاستعجال.

(٤٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ١-٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.82.I.8)، الجزء الأول، الفرع ألف.

٩١ - وكما هو الحال في ميدان التعليم، يتعيّن أن تولي السياسات والتدابير المتعلقة بالصحة اهتماماً أكبر لبناء المؤسسات وتدريب الأخصائيين الصحيين المهرة على جميع المستويات. ويتعيّن هنا أيضاً تهينة الظروف التي تشجع على الاحتفاظ بالكوادر المهرة.

٩٢ - ويمكن أيضاً تعزيز تنمية الموارد البشرية عن طريق التعاون فيما بين البلدان النامية. ويمكن للبلدان النامية أن تستفيد عن طريق قيام كل منها بفتح مراكزه الرفيعة المستوى للتعليم العالي والتدريب أمام البلدان الأخرى. ويمكن أن تستفيد بتبادل المدرسين والأخصائيين في الميدان الصحي ويتقاسم الخبرات. ويمكن أن تستفيد أيضاً من التشغيل والإدارة المشتركين لمؤسسات تنمية الموارد البشرية، وبصفة خاصة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي.

٩٣ - وللبلدان المتقدمة النمو دور هام يتعيّن أن تضطلع به في مجال النهوض بالموارد البشرية وتنمية المؤسسات. وفيها عدا دعم الاستثمار والمساعدة التقنية في مجال توريد المعدات واستعمالها وفي تطوير المناهج، يمكن للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم مساهمة كبيرة عن طريق توفير المرافق لتدريب الكوادر المهرة. وقد اضطلع التعليم في الخارج على الدوام بدور هام في التدريب في البلدان النامية. ولكن يمكن في التسعينات وما بعدها أن يتم تعزيز دوره على نطاق واسع بسبب التطورات السريعة في ميدان المعرفة وحاجة البلدان النامية العاجلة إلى كوادر أكبر من الموظفين المهرة. وفي نفس الوقت ينبغي مساعدة البلدان النامية في بناء مؤسساتها الخاصة للتدريب والتعليم العالي. وكلما تقدمت التنمية أصبحت هناك حاجة إلى تعزيز اعتبارها على الذات في هذا الميدان.

٩٤ - وتعتبر حقوق الإنسان والتنمية البشرية غايتين في حد ذاتها. وتتسم جميع أنشطة الموارد البشرية بأنها يعزز بعضها بعضاً. وستكون هناك حاجة إلى التحليل الدقيق ووضع السياسات والإدارة الفعّالة في البرامج التعليمية والصحية، وينبغي أن يقوم دعم وكالات منظومة الأمم المتحدة بدور حيوي. وفي ضوء الطبيعة المترابطة لأنشطة تنمية الموارد البشرية، فإن التنسيق فيما بين الوكالات في ميادين التعليم والصحة والتغذية والإسكان والعائلة ورفاه الطفل والنهوض بالمرأة يتطلب اهتماماً وثيقاً. وينبغي توفير برامج تؤدي إلى إدماج المسنين في عملية التنمية.

#### ٣ - السكان

٩٥ - ينبغي أن تتكامل البرامج السكانية مع الأهداف والاستراتيجيات الاقتصادية. وستشهد فترة التسعينات أكبر زيادة سكانية في البلدان النامية تحدث في أي عقد من عقود التاريخ. وتصل هذه الزيادة إلى ما يفوق ٢٠ في المائة. كذلك سيشهد هذا العقد شيوخة سكان العالم. ويختلف الوضع الديمغرافي من بلد إلى آخر، ولكن في معظم البلدان النامية سيؤدي خفض معدل النمو السكاني إلى تخفيف الضغوط التي تتعرض لها الحالة الاجتماعية. والنمو الاقتصادي، والبيئة، والموارد الطبيعية. وقد بدأت معدلات النمو السكاني في الواقع في الانخفاض في عدد من البلدان النامية. ويتبع أكثر من نصف البلدان النامية سياسات نشطة لخفض معدل النمو السكاني، وجرى استخلاص دروس هامة من هذه التجربة. وقد دلل تعليم المرأة والرعاية المحسنة للأمم والطفل وخدمات تنظيم الأسرة بطرق ملائمة للبيئة الاجتماعية والثقافية للبلدان فرادى على كونها أدوات فعّالة وناجحة للبرامج السكانية، وينبغي مواصلة متابعتها وتعزيزها. كما ينبغي زيادة المساعدة المقدمة للبلدان النامية في مجال السكان زيادة كبيرة خلال فترة التسعينات. كذلك

يستمر هذا الدور بل يجب أيضاً تعزيزه وتوسيع نطاقه في التسعينات بدعم وتشجيع من الدول الأعضاء .

١٠٤ - وفي الواقع يقع كل جانب من جوانب الاستراتيجية في نطاق المجالات ذات الأهمية بالنسبة لمختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة . وفي الكثير من هذه المجالات والقطاعات ، اتفقت الدول الأعضاء ، بالفعل ، على أهداف العقد القادم وغاياته وعلى الإجراءات اللازمة لتحقيقها . وتعتبر هذه الأهداف والغايات ذات أهمية حاسمة لتنفيذ الاستراتيجية . كذلك فإن الاستراتيجية تقدم أيضاً مبادئ توجيهية لمواصلة الأعمال اللازمة لتطوير السياسات والبرامج والتوصل إلى اتفاقات بشأن اتخاذ تدابير جديدة . وقد جرى بالفعل وضع الجدول الزمني للمؤتمرات الرئيسية التي ستعقدها منظومة الأمم المتحدة خلال السنوات الأولى ، كما ستعقد مؤتمرات أخرى في المرحلة التالية . وستكون هذه المؤتمرات مناسبات هامة للتوصل إلى اتفاقات تعطي مضموناً أكثر تحديداً للإجراءات والالتزامات المطلوبة لتحقيق أهداف الاستراتيجية .

١٠٥ - وعلى هذا فإن أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في تعزيز الأعمال التحليلية المتصلة بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية ، وكذلك في تشجيع التعاون الدولي اللازم وضمان هذا التعاون ، وفي تقديم المساعدة التقنية . وينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التماسك في الأعمال التي يقوم بها النظام الدولي وذلك عن طريق زيادة التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات واتخاذ تدابير تنظيمية تعمل على تعزيز إسهام النظام في عملية التنمية . والاستراتيجية توفر إطاراً أولياً لهذه الأهداف . وينبغي استمرار متابعة استعراض أداء منظومة الأمم المتحدة مع إبقاء هذا الهدف نصب الأعين . وتحمل جميع الدول الأعضاء فيها المسؤولية تجاه جعلها أكثر فعالية وكفاءة .

١٠٦ - ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده الرامية إلى تيسير حل مشاكل الديون التي تعاني منها البلدان النامية وذلك بالسبل التي يعتبرها مناسبة ، على أن يأخذ في الاعتبار جميع المقترحات ذات الصلة . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تتخذ الأجهزة وهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تدابير لمتابعة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

١٠٧ - وإن تزايد الترابط في مجال الاقتصاد العالمي ، وكذلك تزايد الروابط بين مختلف القضايا مثل النقد والتمويل ، والتجارة والتنمية ، يضيف صفة جديدة من الإلحاح على تنسيق السياسات في مجال الاقتصاد الكلي وإدارته على المستوى الدولي . وينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بدورها في هذا المجال على النحو المتوخى في أحكام الميثاق المتصلة بوظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

#### سادساً - الاستعراض والتقييم

١٠٨ - ينبغي أن يكون القيام بعملية استعراض وتقييم جزئياً لا يتجزأ من الاستراتيجية وذلك من أجل كفالة تنفيذها على نحو فعال . وينبغي أن تضطلع كل دولة من الدول الأعضاء بهذه العملية على المستوى الوطني ، ولو أن هناك حاجة أيضاً إلى الاضطلاع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي والقطاعي والإقليمي . وينبغي أن يكون القيام بهذه العملية مناسبة لإعطاء الحفز السياسي اللازم في ضوء الحاجات والتطورات المتغيرة . ويجب توقع تغير الظروف خلال العقد على نحو لا يمكن التنبؤ به الآن ، وعلى هذا فإن هناك ما يدعو إلى القيام بعمليات رصد دائم واستعراض دوري بما يتيح ، عند الضرورة ، إدخال تعديلات وتنقيحات على الاستراتيجية .

١٠٠ - وعُقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في باريس ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . وأكد مبدأ تقاسم المسؤولية وعزز المشاركة من أجل النمو والتنمية في أقل البلدان نمواً ، ودعا إلى عقد التزامات متبادلة ، كما عزز الجهود المشتركة المبذولة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية . وينبغي تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر<sup>(١٥)</sup> على الوجه الأكمل . وقد حددت متطلبات واسعة النطاق . وينبغي ، في المقام الأول ، تحقيق الأهداف الحالية للمساعدة الإنمائية الرسمية حسبما ووفق عليها في المؤتمر . وثمة حاجة إلى توافر اهتمام خاص لتيسير زيادة وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق الكبرى . وينبغي النظر في تعزيز التمويل التعويضي للعجز في حصائل الصادرات . وينبغي للمانحين اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم المزيد من الإعفاءات التساهلية الثنائية من الديون لأقل البلدان نمواً . وعلى جميع المانحين تنفيذ قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د-٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨<sup>(١٦)</sup> على سبيل الأولوية بما يعمل على تحسين صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلد المستفيد . وينبغي لنادي باريس أن ينظر في تطبيق الشروط المتفق عليها في قمة تورنتو الاقتصادية على جميع أقل البلدان نمواً وفقاً للإجراءات والمعايير المتبعة ؛ كما ينبغي استعراض خيارات تورنتو في ضوء بلاغ قمة هيوستن الاقتصادية ؛ وكذلك ينبغي النظر على سبيل الاستعجال في مقترحات أخرى لمزيد من تخفيف وطأة الديون . والمؤسسات المالية ، ولاسيما التي تقدم ائتمانات غير تساهلية ، مدعوة إلى إيلاء اهتمام جدي للتدابير الرامية إلى تخفيف عبء الديون المستحقة لها على أقل البلدان نمواً .

١٠١ - والمشكلات الإنمائية الخاصة التي تعاني منها البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية تحتاج أيضاً إلى اهتمام خاص . وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لإزالة العوائق التي تعترض سبيل تنمية تلك البلدان والتي نشأت عن المشكلات الخاصة التي تواجهها في النقل والاتصالات وعن محدودية أسواقها الداخلية وضعفها الشديد أمام الأضرار البيئية والكوارث الطبيعية .

١٠٢ - وينبغي أن يكون هدف هذه التدابير هو تقليل التكاليف التي تتكبدها تلك البلدان في سبيل الوصول إلى البحر وإلى الأسواق العالمية ، وتحسين نوعية مرافق النقل العابر وكفاءتها ومدى الاعتناء عليها ، وتوزيع اقتصادات هذه البلدان .

#### خامساً - دور منظومة الأمم المتحدة

١٠٣ - إن أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية خاصة في العمل على تحقيق مقاصد وأهداف الاستراتيجية الحالية . وقد لعبت المنظومة دوراً فريداً في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى مسألة التنمية . كما أنها قدمت مساهمة قيّمة في الآراء والسياسات والإجراءات المتعلقة بالتنمية وذلك من خلال الدراسات التي أجرتها بشأن الجوانب المتعددة لمشكلة التنمية ، الوطنية والدولية على حد سواء ، ومن خلال المؤتمرات الدولية التي عقدتها بشأن قضايا أساسية ، ومن خلال التفاهات والاتفاقيات والاتفاقات التي ساعدت في التفاوض عليها ، والتي يتصف بعضها بطابع قانوني أو شبه قانوني ، وكذلك من خلال المساعدة التقنية التي قدمتها إلى البلدان النامية . ولا يكفي أن

(٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الأول ، المرفق الأول .

من ٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٨٧<sup>(٥١)</sup>، والاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع الأساسية<sup>(٥٢)</sup>، الذي بدأ نفاذه في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٦٨/٤١ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، و ٢٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، و ٢١٨/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،

وإذ تدرك أن صادرات السلع الأساسية ما زالت تؤدي دوراً رئيسياً في اقتصادات البلدان النامية ككل، بوصفها مصدراً رئيسياً لحصائل الصادرات والاستثمار وأسباب العيش،

وإذ تلاحظ أن التغيرات التي تشهدها أوروبا الوسطى والشرقية قد تخلف آثاراً هامة على إنتاج وتجارة السلع الأساسية وأن هذه التطورات فضلاً عن إمكانات اتساع نطاق تجارة الجنوب مع الجنوب في السلع الأساسية ينبغي أن تستكشف بالكامل،

وإذ يساورها القلق لأن المشاكل المرتبطة بعدم الاستقرار والنقص في حصائل الصادرات تتفاقم بسبب أسعار السلع الأساسية التي أصبحت مستوياتها، حسب المعايير التاريخية، منخفضة عموماً،

وإذ تلاحظ مع القلق أن النقص الشديد في حصائل الصادرات من السلع الأساسية قد تسبب في صعوبات جسيمة عند تنفيذ الخطط والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل، وكذلك عند متابعة جهود التكيف،

وإذ تقلقها الصعوبات التي تواجه البلدان النامية عند تمويل وتنفيذ برامج التنوع،

وإذ تضع في اعتبارها أن الأمر يستلزم في كثير من البلدان النامية تعزيز الصلات، ما قبل الإنتاج وما بعده، بين قطاع السلع الأساسية والاقتصاد الوطني،

وإذ ترى أن تصدير السلع الأساسية يضطلع بدور هام بصفة خاصة في اقتصادات أقل البلدان نمواً،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاتجاهات والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية<sup>(٥٣)</sup>؛

١٠٩ - والأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة الخليج تسحب بآثارها على التوقعات الاقتصادية المباشرة لكثير من البلدان، لاسيما في مجالي الطاقة والموازين التجارية. ورغم أنه ليس بالإمكان أخذها في الاعتبار في الوقت الحاضر نظراً لما يحف بها من الشكوك، فإن من الأهمية بمكان إبقاء الحالة قيد الاستعراض لتقرير ما إذا كان الأمر يقتضي اتخاذ تدابير إضافية في إطار الاستراتيجية.

١١٠ - وستلعب أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها دوراً حافزاً هاماً في تنفيذ غايات وأهداف الاستراتيجية الحالية كل في مجال اختصاصها.

١١١ - وجهاز الرصد المستمر موجود وهو يتمثل في التقارير السنوية التي تصدرها الوكالات المختلفة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة واللجان الإقليمية والتي ترصد، في الواقع، حالة التقدم في كل مجال من مجالات التنمية الدولية. والحكومات تشارك في المناقشات العديدة التي تجري في الوكالات المتخصصة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، حيث تشكل حالة التقدم في مجال التنمية الدولية موضوعاً أساسياً. وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإن عملية الاستعراض والتقييم هي بالفعل جزء من إجراءات الأمم المتحدة.

١١٢ - ومع هذا فإن هناك حاجة أيضاً إلى القيام باستعراض وتقييم متصلين اتصالاً مباشراً بالتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية ككل. وينبغي أن تقوم الجمعية العامة بذلك كل سنتين من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع إدراج بند في جدول أعمال كل منها بشأن تنفيذ الاستراتيجية. وينبغي أن يقدم الأمين العام توصيات مناسبة من أجل المساعدة في القيام بعملية الاستعراض والتقييم.

## ٢٠٠/٤٥ - السلع الأساسية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د-١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤، بصيغته المعدلة<sup>(٤٧)</sup>، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقرارات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د-٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية<sup>(٤٨)</sup> و ١٢٤ (د-٥) المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩<sup>(٤٩)</sup> و ١٥٥ (د-٦) و ١٥٦ (د-٦) و ١٥٧ (د-٦) المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٣<sup>(٥٠)</sup>، والوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر في دورته السابعة، المعقودة في جنيف في الفترة

(٤٧) انظر القرارات ٢٩٠٤ (د-٢٧) و ٢/٣١ ألف وباء و ٣/٣٤.

(٤٨) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الدورة الرابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.76.II.D.10)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٤٩) المرجع نفسه، الدورة الخامسة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.79.II.D.14)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٥٠) المرجع نفسه، الدورة السادسة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.83.II.D.6)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٥١) المرجع نفسه، الدورة السابعة، المجلد الأول، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.88.II.D.1)، الجزء الأول، الفرع ألف.

(٥٢) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.81.II.D.8.

(٥٣) Corr. 1 و A/45/442.